تحليل لأساليب اعداد ونشر قائمة التغيرات فى المركز المالى
مع نماذج مقترحة
بالتطبيق على دولة الامارات العربية المتحدة

د. سناء بدران
جامعة الامارات العربية المتحدة

المقدمة :

على الرغم من تزايد الاهتمام بمستخدمى القوائم المالية لمشروعات الأعمال فى جميع أنحاء العالم، إلا أن إهتمام مشروعات الأعمال بنشر المعلومات المتعلقة بالتغيرات فى المركز المالى للوحدات الاقتصادية ضعيفا. فالمتتبع للقوائم المالية المنشورة للشركات العاملة بدولة الامارات العربية المتحدة يتبين له أن الغالبية العظمى لهذه الشركات لا تقوم بنشر قوائم مالية مستقلة تتضمن كل المعلومات المتعلقة بالتغيرات فى المركز المالى لتلك الوحدات الاقتصادية بل تكتفى فقط بنشر القوائم المالية التقليدية. وهو الأمر الذى لا يمكن معه الوقوف على أسباب التغير فى المركز المالى للوحدة الاقتصادية وبالتالى إمكانية تقييم ادائها. وقد يرجع الافتقار فى نشر تلك القائمة الى عدم تدخل المشرع بفرض نشر تلك القائمة من ناحية، وعدم اعطاء ادارة الشركات الاهتمام الكافى لهذا الجانب الحيوى من ناحية ثانية، والافتقار إلى نموذج عملى يصلح للإفصاح عن تلك المعلومات من ناحية ثالثة.

ولهذا فإن هذا البحث يهدف الى دراسة وتحليل أهمية المعلومات التى تتضمنها قائمة التغيرات فى المركز المالى للوحدات الاقتصادية العاملة بدولة الإمارات، ودراسة وتحليل المفاهيم والأساليب المختلفة التى يمكن أن تستخدم لإعداد تلك القائمة مع تقديم نماذج مقترحة تتفق مع هذا التحليل وتصلح عمليا للإفصاح عن تلك المعلومات الهامة لمستخدمى القوائم المالية.

ويشتمل هذا البحث على مباحث ثلاثة على النحو التالى :

المبحث الأول : يتناول تحليلا لطبيعة المشكلة (مدى الحاجة الى اعداد ونشر قائمة للتغيرات فى المراكز المالية).

المبحث الثانى : يتناول تحليلاً لمفهوم التغيرات فى المركز المالى، وأساليب اعداد قائمة التغيرات فى المركز المالى للوحدات الاقتصادية.

المبحث الثالث : يتضمن تقديماً لنماذج مقترحة للافصاح عن التغيرات فى المركز المالى تتلاءم مع ظروف الوحدات الاقتصادية فى دولة الامارات العربية المتحدة.

المبحث الاول

تحليل لطبيعة المشكلة
امدى الحاجة إلى اعداد ونشر قائمة التغيرات فى المركز المالى

بدأ التفكير فى قوائم الأموال وتوضيح طريقة إعدادها وعرضها فى الولايات المتحدة الأمريكية فى بداية الستينات. وقد أطلق على هذه القائمة حين ذاك قائمة الأموال The Funds Statement حيث كان الاهتمام يرتكز على مفهوم التدفق النقدى وحركة الأموال. ففى عام ١٩٦١ قام المعهد الأمريكى للمحاسبين القانونيين AICPA بدراسة لهذا الموضوع تبلورت فى نشرة ARS No. 2 بعنوان تحليل التدفق النقدى وقائمة الأموال The Flow Analysis and the Funds Statement وقد تضمنت هذه النشرة توصية بإعداد هذه القائمة ونشرها مع القوائم المالية التقليدية [١].

وفى عام ١٩٦٣ أصدر مجلس مبادئ المحاسبة بالولايات المتحدة الأمريكية Accounting Principles Board الرأى رقم ٣ متضمنا بعض المعايير لإعداد ونشر هذه القائمة، كما تضمن اقتراح بتغيير اسم هذه القائمة الى قائمة مصادر واستخدامات الأموال Statement of Source and Application of Funds ، إلا أن هذا الرأى لم يتضمن الزاماً اجبارياً للوحدات الاقتصادية بنشر تلك القائمة [٢].

إلا أنه فى عام ١٩٧١ أصدر المجلس نفسه رأيه رقم ١٩ والذى حدد فيه أن يكون اعداد مثل هذه القائمة إجباريا على الشركات الأمريكية المسجلة فى بورصة الأوراق المالية Securities and Exchange Commision كما اقترح المجلس لهذه القائمة الإسم الحالى وهو قائمة التغيرات فى المركز المالى Statement of Changes in Finanical Position . وقد توصل المجلس الى أن المعلومات المتعلقة بالأنشطة الماليةوالإستثمارية لمنشآت الأعمال والتغيرات فى مركزها المالى للفترة، هى معلومات جوهرية لمستخدمى القوائم المالية، وبصفة خاصة أصحاب المشروع والدائنين. وذلك عند اتخاذ قراراتهم الإقتصادية. بينما تصدر الميزانية العمومية وحسابات النتيجة لتوضيح المركز المالى ونتائج الأعمال، فإن التغير فى المركز المالى يجب إصداره لكل فترة تصدر عنها قائمة الدخل (أو حسابات

---

(1) Perry Masson, "Cash Flow" Analysis and the Funds Statement" Accounting Research Study No. 2 (New York: AICPA, 1961.

(2) American Institute of Certified Public Accountants, "The Statement of Source and Application of Funds", Opinions of the Accounting Principles Board No. 3 (New York: AICPA, 1963), Par. 8.

النتيجة). وهذا الأمر ينطبق على المنشآت التى تهدف الى الربح سواء كانت الوحدة تبوب أصولها والتزاماتها الى متداولة أو ثابتة.[٣]

وقد أوصى المجلس أيضاً أن تكون القائمة جزءاً أساسيا من القوائم المالية المنشورة وأن يتم مراجعتها مع القوائم المالية التقليدية على أن يشمل تقرير المراجع الخارجى رأيه الفنى المحايد عنها.

ولقد لقى هذا الرأى التأييد والترحيب من جانب جميع دوائر الأعمال ونتج عنه إعداد ونشر تلك القائمة ضمن القوائم المالية التقليدية بصورة مكثفة وذلك فى الفترة من عام ١٩٧٢ وحتى عام ١٩٨٧.

وقد تم إعداد هذه القائمة خلال تلك الفترة إما وفقا لمفهوم رأس المال العامل Working Capital أو مفهوم التدفقات النقدية Cash Flows إلا أنه فى أوائل الثمانينات بدأت تحدث تغيرات جوهرية فى الأجواء المالية. فعلى سبيل المثال وبالتحديد فى عام ١٩٨١ أوصى معهد المنفذين الماليين The Financial Executives Institute بأن تستخدم الشركات عند إعداد هذه القائمة أساس التدفقات النقدية بدلا من استخدام أساس رأس المال العامل [٤]. وبالمثل فإن كثيرين من ممارسى مهنة المحاسبة والمراجعة وأيضا العديد من الأكاديميين قد ألحوا بقوة على ضرورة استخدام الأساس النقدى عند اعداد تلك القائمة [٥]. ونتيجة لهذا الإلحاح فقد أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية Financial Accounting Standards Board فى الولايات المتحدة الأمريكية البيان رقم (٥) لعام ١٩٨٤ مؤيدا بقوة ضرورة استخدام مفهوم التدفقات النقدية عند اعداد تلك القائمة بحيث يظهر المتحصلات النقدية للوحدة الاقتصادية مبوبة وفقا لمصادرها الرئيسية وكذلك المدفوعات النقدية مبوبة وفقا لاستخداماتها الرئيسية [٦].

وفى نوفمبر عام ١٩٨٧ أصدر المجلس نفسه البيان رقم ٩٥ والذى أوجب ضرورة استخدام

---

(3) American Institute of Certified Public Accountants, "Reporting Changes in Financial Position", Opinions of the Accounting Principles Board No. 19 (New York: AICPA, 1971), Par 7.

(4) Allen H. Seed III, The funds Statement-Structure and Use (Morristown, N.J. Financial Executives Research Foundation, 1984), P. 3.

(5) يمكن الرجوع الى المصادر التالية :

- Loyd C. Heath, Accounting Research Monograph No. 3 : Financial Reporting and the Evaluation of Slovency (New York : AICPA, 1978).
- Loyd C. Heath, "Let's Scrap the Funds Statement", The Journal of Accountancy (October 1978), pp. 94-103.
- Edward Swanson and Richard Vangermeersch, "Statement of Financing and Investing Activities, The CPA Journal (November 1981) pp. 32-40.

(6) Financial Accounting Standards Board, "Recognition and Measurement in Financial Statements of Business Enterprises",Statement of Financial Accounting Concepts No. 5 (Stamford, Conn. : FASB, 1984), Pars 52-54.

الأساس النقدى باعتباره الأساس الأكثر ملاءمة للظروف الاقتصادية وذلك عند اعداد القائمة ابتداء من عام ١٩٨٨[٧] وسوف نتناول فيما بعد الأسباب الجوهرية التى دعت الى تفضيل استخدام مفهوم التدفقات النقدية بدلاً من استخدام مفهوم رأس المال العامل وان كان كلا المفهومين مقبولين.

الحاجة الى قوائم التغيرات فى المركز المالى .

إذا ما أردنا توضيح مدى الحاجة الى ضرورة إعداد ونشر قائمة التغيرات فى المركز المالى للوحدة الإقتصادية فإنه ينبغى الوقوف على التطورات التى طرأت على وظيفة ودور المحاسبة خلال السنوات الماضية.

فالمفاهيم القديمة لوظيفة وأهداف المحاسبة اتجهت الى التركيز على وظائف حفظ الدفاتر والسجلات ويظهر هذا واضحا من التعريف الذى وضعه المعهد الأمريكى للمحاسبين القانونين AICPA فى عام ١٩٤١. فقد عرف المعهد وظيفة المحاسبة على أنها فن تسجيل وتبويب وتلخيص العمليات والأحداث ذات الطبيعة المالية، على الأقل، وتفسير النتائج المترتبة عليه [٨].

ووفقا لهذا التعريف انحصرت وظيفة المحاسبة فى مجرد توفير معلومات متعلقة بكل من الربحية والمركز المالى متمثلا ذلك فى إعداد قائمة الدخل Income Statement والميزانية العمومية Balance Sheet إلا أنه فى أوائل السبعينات طرحت تساؤلات عدة من جانب المهتمين بالشئون المالية والإقتصادية، وخاصة فى الدول الصناعية المتقدمة، عن دور المحاسبة فى النشاط الإقتصادى. ومن أمثلة تلك التساؤلات :

- هل وظيفة المحاسبة هى مجرد توفير معلومات متعلقة بكل من الربحية والمركز المالى للوحدة الإقتصادية ؟
- هل تنحصر وظيفة المحاسب على مجرد حفظ الدفاتر والسجلات ؟
- من هم مستخدمو المعلومات المحاسبية ؟
- هل هناك معلومات أخرى بجانب المعلومات المتعلقة بالربحية والمركز المالى للوحدة الإقتصادية يتطلبها ويحتاجها مستخدمو المعلومات المحاسبية؟ وما درجة الحاجة إلى تلك المعلومات؟

ولقد كانت لهذه التساؤلات آثار واضحة على المحاسبة وعلى عمل المحاسب. فقد كان لزاماً أن

---

(7) Financial Accounting Standards Board, "Statement of Cash Flows", Statement of Financial Accounting Standards No. 95 (Stamford, Conn.: FASB, 1987).

(8) Committee on Accounting Terminology, Accounting Principles Board, No 4 (New York: AICPA, 1970) Par. 40.

يتم إعادة تقييم، داخل المهنة، لدور المحاسب ودور المحاسبة فى المجتمع، ونتج عنها استجابة لتحدى المتسائلين من المهتمين بالشئون المالية والإقتصادية. حيث نشطت الجمعيات والمعاهد المهنية فى البلدان الصناعية، وشكلت لجاناً خاصة من ذوى العلم والخبرة لتحديد ذلك الدور الجديد الذى فرضه المجتمع. وانبثق ذلك فى وضع تعريف جديد لوظيفة المحاسبة. فقد عرف المعهد الأمريكى للمحاسبين القانونيين وظيفة المحاسبة على النحو التالى :

"The Function of Accountancy is to provide quantitative information, primarily financial in nature, about economic entities that is intended to be useful in making economic decisions"(9)

وواضح من هذا التعريف أن المحاسب بالوحدة الإقتصادية لا يهتم فقط بتسجيل وتبويب وتلخيص العمليات الإقتصادية ولكنه يهتم بمجموعة عريضة من الأنشطة المتعلقة بالتخطيط وإيجاد حلول للمشاكل والرقابة والتوجيه وكذلك التقييم والمراجعة كما يلاحظ أيضا من هذا التعريف أن محور التركيز قد انصب على اشباع احتياجات مستخدمى المعلومات المحاسبية Users of Accounting Information سواء كان مستخدم هذه المعلومات من داخل المشروع وهى الإدارة Management أو خارج المشروع سواء الذين قد تكون لهم اهتمامات مالية مباشرة بالمشروع أو الذين قد تكون لهم اهتمامات مالية غير مباشرة بالمشروع، ومن أمثلة الذين لهم اهتمامات مالية مباشرة بالمشروع المستثمرون الحاليون والمرتقبون Present or potential investors and creditors ، أما هؤلاء الذين لهم اهتمامات مالية غير مباشرة بالمشروع فمن أمثلتهم مصلحة الضرائب Taxing Authority ، الأجهزة الحكومية كسلطة رقابية Governmental Agencies ، المخططون الإقتصاديون Economic Planners العاملون بالمشروع Employees وكذلك الرأى العام/الجمهور General Public .

ويلاحظ أيضا من التعريف أن أصبحت المحاسبة ليست هدفا فى حد ذاتها وإنما ينظر إليها على أنها نظام للمعلومات Information System يقوم بقياس وتشغيل وتوصيل المعلومات الإقتصادية المتعلقة بالوحدة الإقتصادية. هذه المعلومات يجب أن تساعد مستخدميها فى إختيار أفضل البدائل المتاحة لاستخدام مواردهم المحدودة فى إدارة أعمالهم وأنشطتهم الإقتصادية المختلفة. وقد نتج عن هذه

---

(9) American Institute of Certified Public Accountants, "Basic Concepts and Accounting Principles Underlying Financial Statements of Business Enterprises", Statement of The Accounting Principles Board, No. 4 (New York: AICPA, 1970) Par. 40.

النظرة الحديثة أن قام مجلس معايير المحاسبة المالية فى الولايات المتحدة الأمريكية FASB بتحديد أهداف المحاسبة على النحو التالى :

١- توفير معلومات مفيدة فى إتخاذ القرارات الإستثمارية والدائنية .

To furnish information useful in making investment and credit decisions.

٢- توفير معلومات مفيدة لتقدير كمية وتوقيت ودرجة تأكد التدفقات النقدية المستقبلية.

To provide information useful in assessing the amount, timing, and uncertainty of future cash flows.

٣- توفير معلومات متعلقة بالموارد الإقتصادية والإلتزامات والتغيرات فيهما.

To furnish information about economic resources, the claims to those resources, and the changes in them.(10)

فإذا ما نظرنا الى القوائم المالية التقليدية (الميزانية العمومية وقائمة الدخل) لوجدنا أنها عاجزة عن تحقيق كل تلك الأهداف. فالميزانية العمومية توضح فقط الأصول Assets والإلتزامات التى على المشروع Liabilities وحقوق الملكية Owners' Equity فى لحظة معينة : أى تحديد المركز المالى للمشروع فى لحظة معينة أى التاريخ الذى تم فيه اعداد هذه الميزانية. فى حين تقدم حسابات النتيجة والتى قد تكون فى شكل قائمة الدخل Income Statement أو قد تكون فى شكل حسابات للمتاجرة والأرباح والخسائر Trading/Profits and Losses Accounts - ملخصاً لنتائج العمليات والأحداث التى أثرت على صافى الدخل أو الربح بصفة عامة. وبالتالى يكون من الصعب على مستخدم هذه القوائم أو الحسابات أن يستدل منها - بصورة مباشرة - على الأنشطة المالية والإستثمارية التى قام بها المشروع خلال الفترة المحاسبية التى أعدت عنها هذه القوائم أو الحسابات.

ومن هنا ظهرت الحاجة الى ضرورة إعداد ونشر قوائم مالية مقارنة (عن سنوات متتالية) لاستنباط التغيرات التى حدثت على عناصر الأصول والإلتزامات وحقوق الملكية ومعرفة أسباب هذه التغيرات وأنواعها حتى يمكن تحقيق أهداف المحاسبة بالكامل وبالتالى الإستفادة بهذه المعلومات فى دراسة اتجاهات أداء المشروع والوقوف على مكونات الهيكل المالى ومدى تأثرها بالأنشطة المختلفة. ونظراً لأهمية مثل هذه المعلومات لمستخدمى القوائم المالية ولسد النقص بطريقة موضوعية للمعلومات التى

---

(10) Financial Accounting Standards Board, "Objectives of Financial Reporting by Business Enterprises", Statement of Financial Accounting Concepts No. 1 (Stamford, Conn. : FASB, 1978); Par. 6-16 and 28-40.

توفرها القوائم المالية التقليدية فقد أصبح لزاماً ضرورة إضافة قائمة جديدة الى القوائم المالية التقليدية هدفها توفير معلومات عن الأنشطة التمويلية والإستثمارية التى قام بها المشروع خلال الفترة المحاسبية. وبعبارة أخرى إعداد قائمة تحتوى على مصادر Sources واستخدامات Applications الأموال فى المشروع خلال الفترة المحاسبية المنقضية.

وبذلك أصبحت هذه القائمة جزءاً أساسياً من القوائم المالية تتطلبها القوانين المهنية وقانون بورصة الأوراق المالية فى الولايات المتحدة الأمريكية SEC ، وأصبح لزاما على المراجع الخارجى أن يبدى رأيه الفنى المحايد عنها مثلها مثل القوائم المالية التقليدية.

والواقع أن هذا الاتجاه لم يقتصر فقط على الولايات المتحدة الأمريكية، والدليل على ذلك أن لجنة الأصول المحاسبية الدولية - والتى تعتبر صاحبة الأهلية لتكون الناطقة بالأصول المحاسبية الدولية - أيّدت هذه الإتجاه وذلك خلال المؤتمر الدولى الذى عقد فى المكسيك فى تشرين أول (أكتوبر) عام ١٩٨٢. فقد أوصت هذه اللجنة أن عبارة "البيانات المالية" التى تنشرها الوحدات الإقتصادية تشمل الميزانية العمومية وقائمة الدخل أو حسابات المتاجرة والأرباح والخسائر بالإضافة الى بيانات التغيرات فى المركز المالى للوحدة الإقتصادية (قائمة التغيرات فى المركز المالى) هذا بجانب الإيضاحات والبيانات والمواد المفسرة الأخرى التى تعتبر جزءاً من البيانات المالية وتكون موضع تقرير من المراجع.(١١١)

والواقع أن إضافة تلك القائمة الجديدة يعتبر مثالاً واضحاً عن مدى استجابة مهنة المحاسبة والمراجعة للتطورات التى تحدث فى هذا المجال وإلى متطلبات مستخدمى القوائم المالية من المعلومات التى تساعدهم فى اتخاذ القرارات المختلفة.

مدى استجابة وحدات الأعمال بدولة الإمارات عن نشر قائمة التغيرات فى المركز المالى

للتعرف على مدى استجابة وحدات الأعمال بدولة الإمارات - باعتبار أن هذه الوحدات منشآت أعمال يهتم بها العديد من المستثمرين والدائنين وغيرهم - عن نشر قائمة التغيرات فى المركز المالى، قامت الباحثة بدراسة تحليلية لمعظم التقارير السنوية المنشورة لعام ١٩٨٨ للشركات المساهمة فى دولة الإمارات العربية المتحدة.

---

(١١١) سايا وشركاهم ، الأصول المحاسبية الدولية ، لجنة الأصول المحاسبية الدولية، أولة المراجعة الدولية، إتحاد المحاسبين الدولي (دار العلم للملايين ، بدون تاريخ) ص ٩.

وقد شملت هذه الدراسة ٣٩ شركة، ولقد تم اختيار هذه الشركات فى ضوء المعايير التالية :

أولا : أن تكون هذه الشركات مساهمة لأنها تمثل الشركات الكبيرة الحجم التى يهتم بأعمالها ويعتمد على قوائمها المالية عدد كبير من المساهمين عند اتخاذ القرارات الإستثمارية والدائنية وأية قرارات أخرى. وقد تراوح رأس المال المدفوع فى هذه الشركات ما بين ١٠ مليون درهم الى ٥ر١ بليون درهم . وتمثل الشركات الى يبلغ رأسمالها المدفوع أكثر من بليون درهم ١٠٪ من الشركات المختارة. بينما تمثل الشركات التى يبلغ رأسمالها المدفوع ما بين ٥٠٠ مليون درهم الى أقل من ١ بليون درهم ٥٪ من الشركات المختارة. وتمثل الشركات التى يبلغ رأسمالها المدفوع ما بين ١٠٠ مليون درهم الى أقل من ٥٠٠ مليون درهم ٥٧٪ من الشركات المختارة. بينما تمثل الشركات التى يبلغ رأسمالها المدفوع ما بين ٥٠ مليون درهم الى أقل من ١٠٠ مليون درهم ١٠٪ من الشركات المختارة. وتمثل الشركات التى يبلغ رأسمالها أقل من ٥٠ مليون درهم ١٨٪ من الشركات المختارة.

ويتضمن الجدول رقم (١) تبويبا لهذه الشركات حسب رأس المال المدفوع.

جدول رقم (١)

عدد الشركات التى خضعت للفحص حسب رأس المال المدفوع

البيان	أقل من ٥٠ مليون درهم	٥٠ مليون وأقل من ١٠٠ مليون درهم	١٠٠ مليون وأقل من ٥٠٠ مليون درهم	٥٠٠ مليون وأقل من ١ بليون درهم	أكثر من ١ بليون درهم	الإجمالى
عدد الشركات	٧	٤	٢٢	٢	٤	٣٩
النسبة المئوية	١٨٪	١٠٪	٥٧٪	٥٪	١٠٪	١٠٠٪

ثانيا : أن تمثل الشركات قطاعات مختلفة كقطاع الصناعة، الخدمات، النقل الجوى والبحرى، البنوك، التأمين، الإستثمارات، العقارات. ويعرض الجدول رقم (٢) عدد الشركات التى تمثل كل قطاع من هذه القطاعات بالنسبة المئوية لكل منها.

جدول رقم (٢)

عدد الشركات التى خضعت للفحص حسب نوع القطاع

القطاعات	عدد الشركات	النسبة المئوية
الصناعة	٢	٥٪
الخدمات	٢	٥٪
النقل الجوى والبحرى	١	٣٪
البنوك	٢٠	٥١٪
التأمين	٦	١٥٪
الإستثمارات	٦	١٥٪
العقارات	٢	٥٪
المجموع	٣٩	١٠٠٪*

* المجموع ليس ١٠٠٪ نتيجة التقريب

ثالثا : أن تمثل هذه الشركات كلاً من الشركات الوطنية والشركات الدولية - أى التى تمثل فروعاً لشركات عالمية - ويعرض الجدول رقم (٣) عدد الشركات التى تمثل الشركات المحلية والشركات الدولية والنسبة المئوية لكل منها.

جدول رقم (٣)

عدد الشركات التى خضعت للفحص حسب كونها شركات محلية أو دولية والنسبة المئوية لكل منها

البيان	محلية	دولية	الإجمالى
عدد الشركات	٢٥	١٤	٣٩
النسبة المئوية	٦٤٪	٣٦٪	١٠٠٪

من واقع تحليل القوائم المالية السنوية لعام ١٩٨٨ للشركات الخاضعة للفحص، نجد أن بعض هذه الشركات قد نشر قائمة التغيرات فى المركز المالى وأرفاقها مع القوائم المالية التقليدية، إلا أن عدد هذه الشركات ينحصر فقط فى ٦ شركات من بين ٣٩ شركة تم اختيارها. والجدول رقم (٤) يوضح عدد

جدول رقم (٤)

عدد الشركات التى خضعت للفحص حسب التزامها بنشر قائمة التغيرات فى المركز المالى

البيان	تم إعداد ونشر قائمة التغيرات فى المركز المالى	لم يتم إعداد ونشر قائمة التغيرات فى المركز المالى	الإجمالى
عدد الشركات	٦	٣٣	٣٩
النسبة المئوية	٪١٥	٪٨٥	٪١٠٠

الشركات التى أعدت ونشرت قائمة التغيرات فى المركز المالى والنسبة المئوية لها.

وللوقوف على نوعية الشركات التى نشرت قائمة التغيرات فى المركز المالى لعام ١٩٨٨ نجد أنها تتكون من أربعة شركات محلية وشركتين دوليتين. والجدول رقم (٥) يبين العدد والنسب المئوية للشركات المحلية والدولية التى أعدت ونشرت قائمة التغيرات فى المركز المالى.

جدول رقم (٥)

عدد الشركات المحلية والدولية والنسب المئوية للشركات التى أعدت ونشرت قائمة التغيرات فى المركز المالى

البيان	محلية	دولية	الإجمالى
عدد الشركات	٤	٢	٦
النسبة المئوية	٪٦٧	٪٣٣	٪١٠٠

وقد أطلقت تلك الشركات التى أعدت ونشرت تلك القائمة مسميات مختلفة عليها. فعلى سبيل المثال أطلقت عليها بعض الشركات اسم "بيان مصادر واستخدامات الأموال". كما اطلقت عليها شركات أخرى اسم "بيان التغيرات فى الوضع المالى". كما اطلقت عليها شركات أخرى "قائمة مصادر واستخدامات الأموال".

وفيما عدا هذا العدد القليل من الشركات والتى تمثل نسبة ١٥٪ من مجموع الشركات الخاضعة للفحص فإنه يتبين للباحث أن الغالبية العظمى والتى تمثل نسبتها ٨٥٪ من مجموع الشركات الخاضعة للفحص لم تقم بإعداد ونشر تلك القائمة.

وفى الواقع فإنه اذا كانت الشركات التى تمارس نشاطها فى دولة الإمارات العربية المتحدة تعتمد على أن المستثمر والدائن وغيره يركز كل اهتمامه فقط على جانب الربح للمشروع، فإن تقييم الأداء المبنى على عنصر الربحية فقط للشركات من قبل المستثمرين والدائنين وغيرهم لن يدوم طويلا حيث ظهر فى الخارج أهمية وفاعلية إظهار المعلومات المتعلقة بالأنشطة المالية والاستثمارية لمنشآت الأعمال والتغيرات فى المركز المالى للفترة عند اتخاذ القرارات الإستثمارية والدائنية وغيرها. ويمكن القول أن هذا الاهتمام يوجد نظيره الآن فى دولة الإمارات العربية المتحدة فى الوقت الحالى. فالربح وحده لم يعد معيار التفضيل الأوحد من جانب المستثمرين والدائنين وغيرهم. بل أصبحت هناك جوانب أخرى متعلقة بالكيفية التى تحصل بها الشركات على الموارد والكيفية التى يتم بها استخدام تلك الموارد للحكم على كفاءة الشركة. وبالفعل تؤثر على قرار المستثمر والدائن وغيره. ومن أجل هذا يمكن طرح هذا السؤال : لمصلحة من تحجب هذه المعلومات الهامة عن مستخدم القوائم المالية فى دولة الإمارات العربية المتحدة ؟

قد يرجع عدم اعداد ونشر تلك المعلومات الى أن إدارة الشركات تعطى كل اهتمامها لعنصر الربحية فقط وعدم اعطاء نفس القدر من الإهتمام لإظهار التغيرات فى المركز المالى للمشروعات لعدم تداركها أهمية وقيمة تلك المعلومات لمستخدم القوائم المالية. هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى فإن المشرع بدولة الإمارات العربية المتحدة لم يضع نصوصاً قانونية تلزم هذه الشركات بالإفصاح عن تلك المعلومات وإفراد قائمة مستقلة بها. بالإضافة الى ذلك فإن الهيئات العلمية والمهنية بدولة الإمارات العاملة فى حقل ادارات الشركات تعطى كل اهتمامها للأنشطة المتعلقة بالربح فقط ولم تعط هذا المجال الجديد فى المحاسبة الإهتمام الكافى بعد.

والواقع أنه اذا استمر المحاسبون فى اتخاذ دور سلبى بعدم التقرير عن المعلومات المتعلقة بالتغيرات فى المركز المالى للوحدات الاقتصادية، فإنهم بذلك يساعدون فعلياً على استمرار تخلف مهنة المحاسبة والمراجعة عن مسايرة التطورات الحديثة والاحتياجات التى تفرضها البيئة على المهنة التى قامت أساساً لخدمتها.

المبحث الثانى
تحليل لمفهوم التغيرات فى المركز المالى
وأساليب إعداد قائمة التغيرات فى المركز المالى
للوحدات الإقتصادية

أولا . مفهوم التغيرات فى المركز المالى

يجدر بنا أولا تحديد ما هو المقصود بالتغيرات فى المركز المالى للوحدة الإقتصادية حتى يمكن توضيح المفاهيم المختلفة المستخدمة فى حساب هذه التغيرات.

فالمقصود بالتغيرات فى المركز المالى للوحدة الإقتصادية كل ما تتعرض له عناصر الأصول والإلتزامات وحقوق الملكية من زيادة أو نقص خلال فترة محاسبية محددة. فالزيادة بصفة عامة تنتج من تدفقات للداخل Inflows. والنقص ينتج من تدفقات للخارج Outflows وتكون تلك التدفقات للداخل أو للخارج نتيجة لأنشطة الوحدة الإقتصادية المتعلقة بالبيع والشراء والتمويل والاستثمار والأصول الثابتة. فعلى سبيل المثال فإن بيع أصل من الأصول الثابتة أو اصدار سندات (خلق التزام على الوحدة الإقتصادية) ينتج عنه تدفق للداخل، فى حين أن شراء أصل من الأصول الثابتة أو سداد قيمة السندات المصدرة (دفع التزام على الوحدة الإقتصادية) فإن ذلك يسبب تدفقاً للخارج. وتؤسس طريقة التحليل على محاولة تحديد تلك الأنشطة المتنوعة التى تقوم بها الوحدة الإقتصادية والتى تسببت فى تدفقات لداخل المشروع وتلك التى تسببت فى تدفقات الى خارجه، وذلك عن طريق دراسة التغيرات فى عناصر الأصول والإلتزامات وحقوق الملكية من بداية الفترة المحاسبية الى نهايتها.

وبعد استعراض طبيعة التغيرات فى عناصر المركز المالى يصبح من الضرورى توضيح المفاهيم المختلفة المستخدمة لقياس هذه التغيرات. ويمكن قياس هذه التغيرات بطرق مختلفة، وفيما يلى نعرض لأهم المفاهيم المستخدمة فى حساب هذه التغيرات :

١- مفهوم التغيرات "النقدية" Cash

وفقا لمفهوم التغيرات "النقدية" فإنه يتم قياس التغيرات التى طرأت على المركز المالى للمشروع فى تلك التى حدثت فى شكل نقدى فقط. بمعنى أن تؤخذ فقط التغيرات بالزيادة أو النقص التى حدثت على النقدية وأثرها على باقى عناصر المركز المالى. وبالتالى فإن شراء قطعة أرض نقداً ينقص من رصيد

النقدية (تغير فى رصيد النقدية بالنقص) أو ما يطلق عليه تدفق للخارج. أما بيع قطعة أرض نقدا فيزيد من رصيد النقدية (تغير فى رصيد النقدية بالزيادة) أو ما يطلق عليه تدفق للداخل. فى حين أنه وفقا لهذا المفهوم فإن شراء قطعة أرض على الحساب أو مقابل اصدار أسهم مثلا لا تمثل تدفقات داخلة أو خارجة وذلك على أساس أن مثل هذه العمليات لا تعتبر عمليات نقدية اذ لم ينتج عنها زيادة أو نقص فى النقدية وبالتالى فهى ليست تدفقات داخلة أو خارجة للنقدية.

والواقع أن اعداد قائمة التغيرات فى المركز المالى وفقاً لهذا المفهوم يوفر لإدارة المشروع المعلومات الهامة عن مدى توافر النقدية الكافية لدى المشروع لدفع التزاماته وامكانية عمل توزيعات نقدية على المساهمين وتحديد مقدرة المشروع فى مقابلة احتياجاته النقدية للتشغيل الجارى. أما بالنسبة للدائنين - البنوك والموردين - فإن مثل هذه القائمة توفر لهم المعلومات التى تمكنهم من تقدير درجة السيولة المتوافرة لدى المشروع وتقدير امكانياته فى سداد قيمة أصل الدين والفوائد المستحقة. وقد أوضح ذلك رئيس مجلس ادارة سيتى بنك Citibank السيد ولتر وريستون Walter Wriston حينما قال "حسناً، إن الأصول الظاهرة فى الميزانية العمومية تعطى لك شعوراً بالدفء إلا أنها لا تولد نقدية. إن السؤال الأول الذى غالباً ما أسأله لأى مقترض فى هذه الأيام هو "ما هى نقطة التعادل للتدفق النقدى؟ وهذا الشئ لا يمكن الحصول عليه من القوائم المالية التقليدية التى تمت مراجعتها عن الشركة. وهذا هو السؤال الوحيد الأهم الذى نسأله ونتخذ على أساسه القرار.[١٢٤]

أما بالنسبة لمستثمرى المشروع فإنهم من خلال هذه القائمة يمكنهم تقدير مدى امكانية المشروع فى عمل توزيعات نقدية عليهم كعائد لاستثماراتهم.

وعلى الرغم من أهمية تلك المعلومات التى توفرها قائمة التغيرات فى المركز المالى وفقاً لهذا المفهوم إلا أن هناك بعض الانتقادات والتى من أهمها أن هناك معاملات عديدة ومهمة تؤثر على المركز المالى للمشروع لكنها لا تؤخذ فى الإعتبار عند اعداد القائمة وفقاً لهذا المفهوم لا لشئ إلا لأنها لا تتم نقداً، أى لا تؤثر على النقدية. ومن أمثلة تلك العمليات :

أ - اقتناء أصل عن طريق خلق التزامات أو اصدار أسهم.

ب- الحصول على قرض طويل الأجل لسداد قرض أخر طويل الأجل.

---

(١٢٤) وردت هذه العبارة فى الحديث الذى تمت به جريدة Wall Street Journal مع السيد ولتر وريستون رئيس مجلس ادارة سيتى بنك، والصادرة فى الولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ ٦ يوليو ١٩٨٨ - ص ٨.

جـ- تحويل الديون طويلة الأجل والأسهم الممتازة إلى أسهم عادية.

د - مبادلة أصل ثابت بأصل ثابت آخر.

هـ- اصدار اسهم عادية لسداد قيمة السندات.

ولقد أدرك مجلس مبادئ المحاسبة فى الولايات المتحدة الأمريكية APB أهمية مثل هذه المعلومات المتعلقة بالموارد والإستخدامات المالية والاستثمارية الجوهرية التى لا تؤثر على النقدية فنص فى الرأى رقم ١٩ بأن يكون اعداد قائمة التغيرات فى المركز المالى للوحدة الإقتصادية مبنى على أساس مفهوم أوسع بحيث تتضمن القائمة كل الموارد المالية All Financial Resources وذلك سواء اعدت هذه القائمة وفقا للأساس النقدى أو أساس رأس المال العامل (١٣).

٢- مفهوم "رأس المال العامل" Working Capital

يمثل رأس المال العامل صافى الأصول المتداولة (أى الأصول المتداولة مطروحاً منها الإلتزامات المتداولة). وتقاس التغيرات فى المركز المالى وفقاً لهذا المفهوم بتلك التغيرات الناتجة عن عمليات تؤثر بالزيادة أو النقص على رأس المال العامل. فعلى سبيل المثال فإن شراء أصل من الأصول عن طريق الحصول على قرض قصير الأجل من البنك، يؤثر على الإلتزامات المتداولة بالزيادة وبالتالى يؤثر على رأس المال العامل بالنقص، وبالمثل فإن بيع أصل ثابت نقداً يؤثر على الأصول المتداولة بالزيادة وبالتالى يؤثر على رأس المال العامل بالزيادة.

ويرى البعض أن رأس المال العامل يمثل الشريان الحيوى الذى يمد الوحدة الاقتصادية بالحياة والاستمرار فى دنيا الأعمال. فتوافر كمية مناسبة من رأس المال العامل يمكن الوحدة الإقتصادية من مقابلة الإلتزامات المطلوب سدادها كما يمكنها من الحصول على الكمية المطلوبة من المخزون السلعى والحصول على الخصم النقدى على المشتريات بالإضافة إلى زيادة مقدرة الوحدة الإقتصادية فى منح الائتمان لعملائها. (١٤)

وعلى الرغم من أن مفهوم رأس المال العامل يعتبر أكثر شمولاً من مفهوم النقدية حيث أنه يمتد ليشمل كافة الأصول المتداولة وليس فقط النقدية إلا أنه أيضا يوجه اليه نفس الإنتقاد الذى وجه الى

---

(13) American Institute of Certified Public Accountants, "Reporting Changes in Financial Position", Opinions of the Accounting Principles Board No. 19 (New York: AICPA, 1971), Par 7.

(14) William W. Pyle and Kermit D. Larson, Fundamental Accounting Principles, Tenth Ed. (Richard D. Irwin, Inc., 1984), p 612.

مفهوم النقدية وهو عدم افصاحه عن العديد من العمليات الجوهرية التى حدثت للمشروع خلال الفترة المحاسبية وذلك على أساس أن مثل هذه العمليات لم تمس أو تؤثر على رأس المال العامل. وهذا الانتقاد قد تم معالجته وذلك بإعداد قائمة التغيرات فى المركز المالى على أساس رأس المال العامل مع اظهار تلك العمليات الجوهرية غير المؤثرة على رأس المال العامل وذلك وفقا للنظرية الأوسع المتمثلة فى كل الموارد المالية All Financial Resources .

ثانيا ، أساليب إعداد قائمة التغيرات فى المركز المالى

يوجد اسلوبان رئيسيان لإعداد قائمة التغيرات فى المركز المالى :

الأسلوب الأول : إعداد قائمة التغيرات فى المركز المالى (على الأساس النقدى)

الأسلوب الثانى : إعداد قائمة التغيرات فى المركز المالى (على أساس رأس المال العامل)

ونتناول فى هذا المبحث كل اسلوب من هذين الأسلوبين على النحو التالى :

الأسلوب الأول : قائمة التغيرات فى المركز المالى (على الأساس النقدى)

Statement of Changes in Financial Position (Cash Basis)

إن قائمة التغيرات فى المركز المالى المعدة على الأساس النقدى تحتوى التغيرات فى المركز المالى والتى حدثت نقدا وذلك بإظهار مصادر واستخدامات النقدية، ولهذا السبب أطلق عليها البعض قائمة التدفقات النقدية [١٥] Statement of Cash Flows . والواقع أن الحاجة إلى إعداد قائمة التغيرات فى المركز المالى (الأساس النقدى) ترجع الى الأسباب التالية :

١- إن مفهوم رأس المال العامل من المفاهيم التى يصعب على مستخدم القوائم المالية فهمها، وذلك على عكس مفهوم النقدية الذى يعتبر من المفاهيم التى يسهل فهمها من جانب مستخدم القوائم المالية. فقائمة التغيرات فى المركز المالى المعدة باستخدام الأساس النقدى تمكن مستخدم هذه القائمة من الحصول على إجابات سريعة وواضحة عن التساؤلات الهامة التالية :

أ) من أين أتت النقدية للوحدة الإقتصادية خلال الفترة المحاسبية ؟

ب) كيف تم استخدام تلك النقدية خلال الفترة المحاسبية ؟

جـ) ما التغير الذى حدث للنقدية خلال الفترة المحاسبية ؟

---

(15) Donald E. Kieso and Jerry. J. Weygandt, Intermediate Accounting, Sixth Ed. (John Wiley and Sons, 1989) p. 1135.

٢- إن الكثير من المستثمرين والمحللين الماليين Financial Analysts يعتقدون أن اتباع أساس الإستحقاق Accrual Basis فى المحاسبة أدى إلى اهمال توضيح التدفقات النقدية للمشروع وساعد إعداد قائمة التغيرات فى المركز المالى (أساس رأس المال العامل) إلى عدم توفير معلومات كافية للمستثمرين والدائنين والمهتمين بقياس قدرة المشروع على سداد التزاماته ودفع توزيعات نقدية للمساهمين [١٦].

٣- إن المشاكل المرتبطة بالتخطيط والرقابة على النقدية خلقت الحاجة الملحة لدى إدارة المشروع إلى ضرورة إعداد قائمة ذات معنى توضح التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للوحدة الإقتصادية.

٤- يلجأ المحاسبين غالباً عند اتباع أساس الإستحقاق فى المحاسبة إلى استخدام طرق تقديرية لتخصيص المصروفات (مثل اهلاك الأصول غير المتداولة - الثابتة - واهلاك الشهرة) مما ينتج عنه فى النهاية الوصول الى رقم لصافى الربح (الدخل) والذى لا يعطى مؤشراً مقبولاً للقوة الكسبية للمشروع. يضاف الى ذلك إغفال أخذ التضخم فى الأسعار فى الحسبان عند اعداد القوائم المالية. وقد ترتب على كل ذلك ضرورة البحث عن معيار أكثر صلابة مثل معيار التدفقات النقدية لتقييم نجاح أو فشل النشاط الجارى للوحدة الإقتصادية وذلك على أساس أن قائمة التغيرات فى المركز المالى (أساس رأس المال العامل) لا تعكس ولا تكشف عن المشاكل المتعلقة بالسيولة للوحدة الإقتصادية، هذه المشكلة التى غالباً ما تؤدى الى اشهار افلاس الوحدة الإقتصادية لعجزها عن سداد التزاماتها. والمثال العملى على ذلك أن إحدى الشركات الأمريكية الكبرى وتدعى W.T.Grant أظهرت قيماً معقولة لكل من رأس المال العامل والناتج من النشاط ولصافى الأرباح فى السنوات المتتابعة ابتداء من عام ١٩٦٦ وحتى عام ١٩٧٥ وفجأة أشهر افلاس الشركة عام ١٩٧٥ وكان السبب الرئيسى لذلك هو أن جزءاً كبيراً من رأس المال العامل كان مستغلاً فى حسابات المدينين والمخزون السلعى، ولم تتوفر السيولة الكافية لدى الشركة لدفع التزاماتها العاجلة والتى كان من الممكن اكتشافها ومعالجتها فيما لو أعدت قائمة التغيرات فى المركز المالى باستخدام الأساس النقدى. والشكل رقم (٥) يظهر كلاً من صافى الدخل ورأس المال العامل والتدفقات النقدية لشركة W.T.Grant عن السنوات المنتهية فى ١ يناير ١٩٦٦ وحتى ١ يناير ١٩٧٥.[١٧]

---

(16) Harry I. Wolk, Jere R. Francis, and Michael G. Tearney, Accounting Theory : A Conceptual and Institutional Approach, (Kent Publishing Company, 1984), P. 338.

(17) James A. Largay and Clyde P. Stickney, "Cash Flows, Ratio Analysis and the W. T. Grant Company Bankruptcy", Financial Analysts Journal (July-August, 1980), p. 51.

شكل رقم (١)

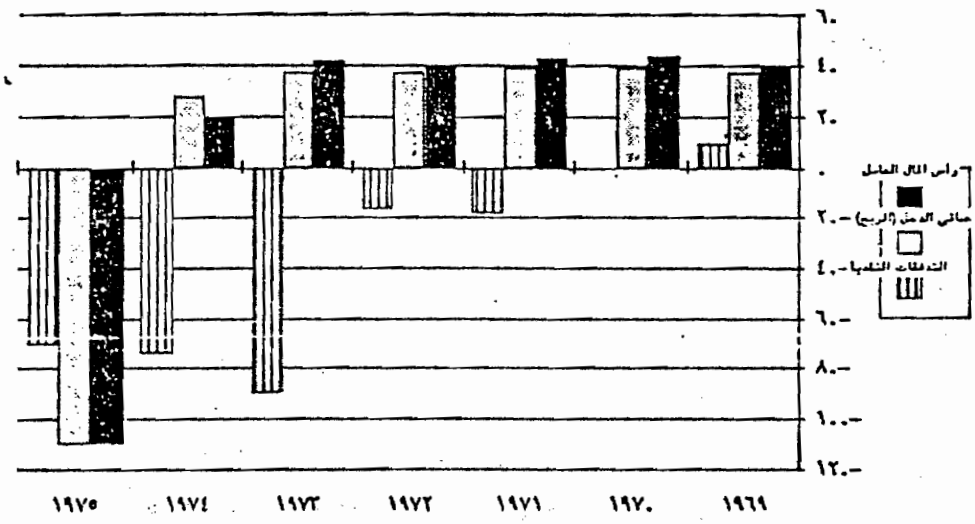

تبويب التدفقات النقدية

يتم تبويب المدفوعات والمتحصلات النقدية فى قائمة التغيرات فى المركز المالى (الأساس النقدى) وفقاً للأنشطة التشغيلية الجارية، الأنشطة الإستثمارية، وأخيراً الأنشطة المالية. ونتناول كلاً من هذه الأنشطة على النحو التالى :

أ - *الأنشطة التشغيلية الجارية* *Operating Activities*

تضم الأنشطة التشغيلية الجارية كل العمليات والأحداث التى لا تندرج تحت الأنشطة الإستثمارية والمالية. وبعبارة أخرى فهى تشمل كل العمليات والأحداث المؤثرة على النقدية التى تدخل فى تحديد صافى الدخل (الربح) مثل النقدية المحصلة من بيع البضاعة أو تأدية الخدمات للعملاء والمدفوعات النقدية للموردين وغيرهم.

ب - *الأنشطة الإستثمارية* *Investing Activities*

تشتمل الأنشطة الإستثمارية على كل من :

- منح قروض للغير وتحصيل قيمة القروض التى منحت سابقاً للغير.
- شراء وبيع الإستثمارات المالية والأصول الثابتة.

جـ - الأنشطة المالية *Financing Activities*

تضم الأنشطة المالية كلاً من :

- اصدار سندات وسداد الإلتزامات طويلة الأجل.
- زيادة رأس المال عن طريق اصدار أسهم وشراء أسهم الشركة نفسها والتى يطلق عليها اسم أسهم الخزانة Treasury Stock وكذلك سداد قيمة الأسهم المتازة والتوزيعات النقدية على المساهمين.

ويوضح الجدول رقم (٦) المتحصلات والمدفوعات النقدية للوحدة الاقتصادية وفقا لتلك الأنشطة:

الجدول رقم (٦)
المتحصلات والمدفوعات النقدية مبوبة وفقا للأنشطة التشغيلية والجارية والإستثمارية والمالية

الأنشطة التشغيلية الجارية :
التدفقات النقدية الداخلة :
- من بيع البضاعة أو تأدية الخدمات
- من تحصيل فائدة القروض الممنوحة للغير
- من التوزيعات النقدية المحصلة عن الإستثمارات المالية المملوكة للشركة .
التدفقات النقدية الخارجة :
- للموردين عن قيمة البضاعة المشتراه
- للعاملين فى الشركة عن خدماتهم لها
- للحكومة فى شكل ضرائب
- للمقرضين عن فائدة القروض التى حصلت عليها الشركة
- المصروفات الأخرى المدفوعة نقداً .
الأنشطة الإستثمارية :
التدفقات النقدية الداخلة :
- من بيع الأصول الثابتة
- من بيع الإستثمارات المالية المملوكة للشركة
- من تحصيل قيمة القروض الممنوحة للغير .
التدفقات النقدية الخارجة :
- لشراء الأصول الثابتة
- لشراء الإستثمارات المالية
- لمنح قروض للغير .

الأنشطة المالية :

التدفقات النقدية الداخلة :

- من بيع أسهم الشركة (زيادة فى رأس المال)
- من إصدار السندات

التدفقات النقدية الخارجة :

- التوزيعات النقدية لحملة أسهم الشركة
- لدفع قيمة الإلتزامات طويلة الأجل (القروض التى حصلت عليها الشركة)
- لشراء أسهم الشركة نفسها
- سداد قيمة الأسهم الممتازة .

إعداد قائمة التغيرات فى المركز المالى وفقا للأساس النقدى :

يختلف المصدر الذى يعتمد عليه عند إعداد قائمة التغيرات فى المركز المالى (الأساس النقدى) عن ذلك الذى يعتمد عليه عند اعداد القوائم المالية الأخرى (الميزانية العمومية، قائمة الدخل، وقائمة حقوق الملكية). فمصدر اعداد هذه القوائم هو ميزان المراجعة المعدل Adjusted Trial Balance فى حين يحتاج إعداد قائمة التغيرات فى المركز المالى (الأساس النقدى) إلى ضرورة الرجوع الى المصادر التالية :

١- *الميزانيات المقارنة Cumparative Balance Sheets*

يحتاج تحديد قيمة التغيرات فى كل من الأصول والإلتزامات وحقوق الملكية إلى ضرورة الرجوع إلى كل من الميزانية العمومية التى اعدت عن الفترة المحاسبية السابقة وكذلك الميزانية العمومية المعدة عن الفترة المحاسبية الحالية والتى يتم عنها اعداد قائمة التغيرات فى المركز المالى (الأساس النقدى).

٢- *قائمة الدخل عن الفترة المحاسبية الحالية Current Income Statement*

يحتاج تحديد كمية النقود الناتجة من والمستخدمة فى التشغيل الجارى إلى ضرورة الرجوع إلى المعلومات التى تحتويها قائمة الدخل المعدة عن الفترة المحاسبية الحالية.

٣- *بيانات عن عمليات مختارة Selected Transaction Data*

يحتاج إعداد قائمة التغيرات فى المركز المالى (الأساس النقدى) إلى ضرورة الرجوع الى البيانات التى يحتويها دفتر الأستاذ العام General Ledger للحصول على معلومات تفصيلية لتحديد الكيفية التى تم بها أستخدام النقدية خلال الفترة المحاسبية.

وبعد تحديد هذه المصادرفإن اعداد قائمة التغيرات فى المركز المالى (الأساس النقدى يتم من خلال الخطوات الأربع الرئيسية التالية :

١- تحديد التغير فى النقدية Determine the Change in Cash

وهذه الخطوة مباشرة وبسيطة لأنها تستلزم فقط إيجاد الفرق بين رصيد النقدية فى أول الفترة المحاسبية وآخرها.

٢- تحديد صافى التدفق النقدى الناتج من الأنشطة التشغيلية الجارية

Determine the net Cash flow from operating activities

هذه الخطوة هى من أكثر الخطوات تعقيداً إذ أنها لا تستلزم فقط تحليل قائمة الدخل المعدة عن الفترة المحاسبية الحالية بل تستلزم أيضا تحليل الميزانيات العمومية المقارنة بالإضافة إلى بعض البيانات الأخرى المختارة من دفتر الأستاذ العام.

٣- تحديدالتدفقات النقدية المتعلقة بالأنشطة الاستثمارية

Determine cash flows from investing activities

وهذه الخطوة تستلزم تحليل حسابات الميزانية العمومية المتعلقة بالأنشطة الإستثمارية لتحديد تأثيرها على النقدية.

٤- تحديدالتدفقات النقدية المتعلقة بالأنشطة المالية

Determine cash flows from financing activities

هذه الخطوة مماثلة للخطوة السابقة إلا أنها تستلزم تحليل حسابات الميزانية العمومية المتعلقة بالأنشطة المالية.

وحيث أن الخطوة الأولى تعتبر خطوة مباشرة وبسيطة ، فإننا سوف نركز فى مناقشتنا على كل من الخطوات الثانية والثالثة والرابعة فقط ..

تحديد صافى التدفق الناتج من الأنشطة التشغيلية الجارية :

من المتعارف عليه محاسبيا أن ناتج النشاط الجارى للتشغيل يمثل الفرق بين الإيرادات التى تحققت والمصروفات التى حدثت خلال الفترة المحاسبية. هذا ما يعبر عنه باستخدام أساس الإستحقاق Accrual Basis عند إعداد القوائم المالية (الميزانية العمومية، قائمة الدخل، قائمة حقوق الملكية) ومعنى ذلك أن الإيرادات تشمل على كل من الإيرادات التى حصلت نقداً وتلك التى لم تحصل نقداً بعد، وأن المصروفات تشمل على كل من المصروفات التى دفعت نقداً وتلك التى استحقت ولم تدفع نقداً بعد. وحيث أننا بصدد اعداد قائمة التغيرات فى المركز المالى وفقاً للأساس النقدى، فإنه يمكن القول أن ناتج النشاط الجارى للتشغيل لا يمثل صافى التدفق النقدى الناتج من الأنشطة التشغيلية الجارية. وبالتالى للوصول الى صافى التدفق النقدى الناتج من الأنشطة التشغيلية الجارية فإنه ينبغى تعديل ناتج النشاط الجارى للتشغيل. ويتم هذا التعديل عن طريق الغاء تلك العمليات التى لم ينتج عنها زيادة أو نقص فى النقدية. وتظهر العلاقة بين ناتج النشاط الجارى للتشغيل وصافى التدفق النقدى الناتج من التشغيل الجارى على النحو التالى :

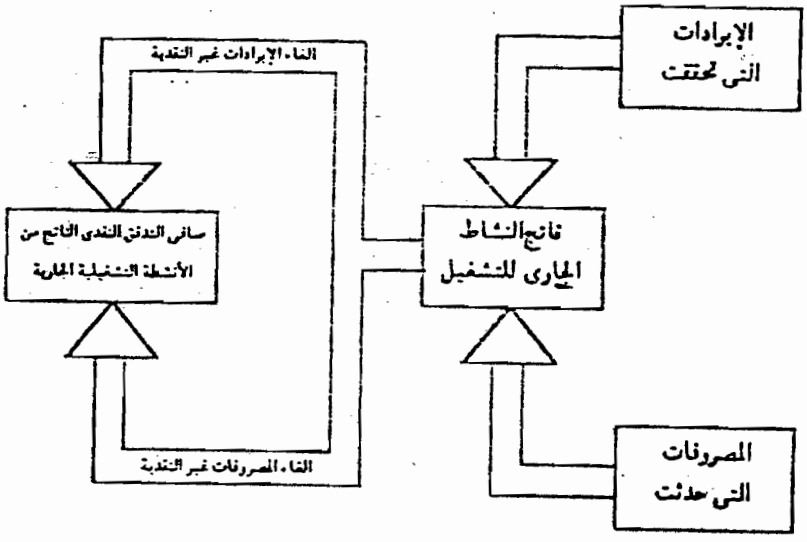

ويوجد فى الفكر المحاسبى طريقتان للوصول الى صافى التدفق النقدى الناتج من الأنشطة التشغيلية الجارية. الطريقة الأولى ويطلق عليها الطريقة غير المباشرة، والطريقة الثانية ويطلق عليها الطريقة المباشرة. ونتناول كلاً منهما بالتفصيل على النحو التالى :

الطريقة غير المباشرة Indirect Method

فى هذه الطريقة يتم تعديل ناتج النشاط (صافى الدخل) من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدى. ويتم هذا التعديل بإضافة العناصر التى خفضت ناتج النشاط على أساس الإستحقاق إلا أنها لم تستلزم استخدام النقدية وإضافة العناصر التى زادت ناتج النشاط على أساس أنها لم يترتب عليها اضافة إلى النقدية. ويوضح الجدول رقم (٧) الكيفية التى يتم بها تعديل ناتج النشاط (أساس الإستحقاق) إلى الأساس النقدى للوصول إلى صافى التدفق النقدى الناتج من الأنشطة التشغيلية الجارية.

جدول رقم (٧)

كيفية تعديل ناتج النشاط من أساس الاستحقاق

إلى الأساس النقدى (الطريقة غير المباشرة)

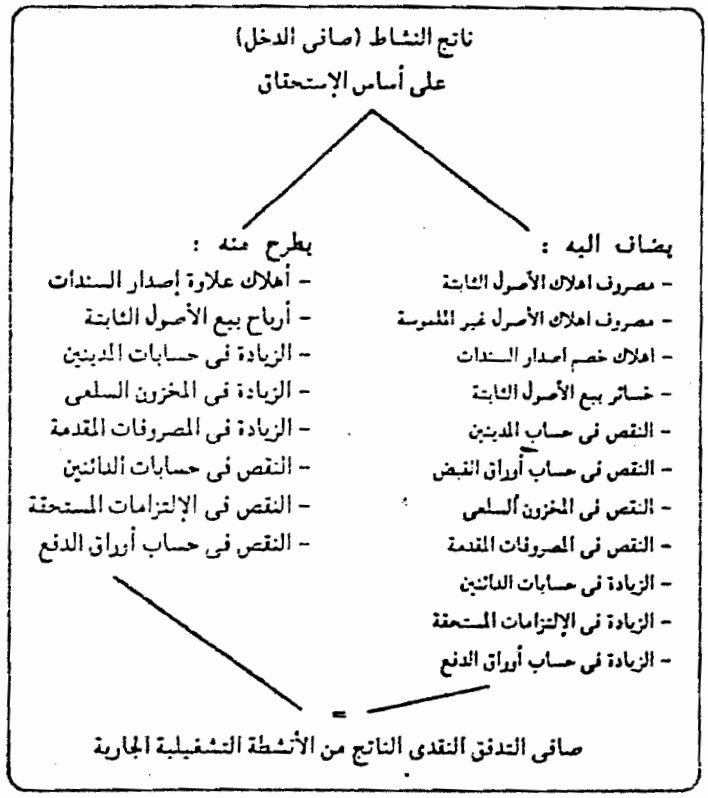

الطريقة المباشرة Direct Method

فى هذه الطريقة يتم تحويل كل بند من بنود الإيرادات والمصروفات من أساس الإستحقاق إلى الأساس النقدى. ويتم عادة إعداد قائمة دخل على الأساس النقدى. والجدول رقم (٨) يوضح كيفية تحويل كل بند من بنود الإيرادات والمصروفات من أساس الإستحقاق إلى الأساس النقدى.

جدول رقم (٨)

كيفية تحويل كل بند من بنود الإيرادات والمصروفات
من أساس الإستحقاق إلى الأساس النقدى (الطريقة المباشرة)

أساس الإستحقاق	التعديل	الأساس النقدى
المبيعات :	+ النقص فى حسابات المدينين + النقص فى حساب أوراق القبض - الزيادة فى حسابات المدينين - الزيادة فى حساب أوراق القبض	المقبوضات النقدية من المبيعات
تكلفة البضاعة المباعة :	- النقص فى المخزون السلعى + النقص فى حسابات الدائنين + الزيادة فى المخزون السلعى - الزيادة فى حسابات الدائنين + النقص فى حساب أوراق الدفع - الزيادة فى حساب أوراق الدفع	المدفوعات النقدية للمشتريات
المصروفات الإدارية والتسويقية - -	- اهلاك الأصول الثابتة - اهلاك الأصول غير الملموسة - اهلاك خصم اصدار السندات - خسائر بيع الأصول الثابتة + الزيادة فى المصروفات المقدمة - النقص فى المصروفات المقدمة - الزيادة فى الإلتزامات المستحقة + النقص فى الإلتزامات المستحقة	المصروفات المدفوعة نقداً
صافى الناتج (صافى الدخل)		صافى التدفق النقدى الناتج من الأنشطة التشغيلية الجارية

والواقع أن كلاً من الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة لتحديد صافى التدفق الناتج من الأنشطة التشغيلية الجارية مقبولة بصفة عامة وإن كانت الشركات الصناعية الكبرى تفضل الطريقة غير المباشرة لقلة تكلفتها فى حين أن البنوك الكبرى المقرضة للأموال تفضل أن يستخدم عملاؤها الطريقة المباشرة عند تحديد صافى التدفق النقدى الناتج من الأنشطة التشغيلية الجارية على أساس أن هذه الطريقة تركز أكثر على المتحصلات والمدفوعات النقدية [١٨].

وبعد أن يتم تحديد صافى التدفق النقدى الناتج من الأنشطة التشغيلية الجارية تأتى الخطوة التالية وهى تحديد التدفقات النقدية المتعلقة بالأنشطة الإستثمارية والتى نتناولها على النحو التالى:

تحديد التدفقات النقدية المتعلقة بالإنشطة الإستثمارية :

تتعلق الأنشطة الإستثمارية بكل من عمليات بيع وشراء الأصول الثابتة وبيع وشراء الإستثمارات المالية وكذلك منح القروض للغير وتحصيل قيمة القروض التى سبق أن منحت للغير.

ويعتمد عادة على بنود الميزانيات العمومية المقارنة للحصول على تلك المعلومات. ولإعداد قائمة التغيرات فى المركز المالى (الأساس النقدى) ينبغى أن تظهر فعلا عملية شراء الأصول الثابتة منفصلة عن عملية بيع الأصول الثابتة، وهكذا، بحيث تكون المحصلة النهائية لكل من تلك التدفقات النقدية الداخلة والخارجة ممثلة للتدفقات النقدية المتعلقة بالأنشطة الاستثمارية والتى تظهر على النحو التالى :

بيع الأصول الثابتة	xxx
شراء الأصول الثابتة	(xx)
بيع الإستثمارات المالية	xx
شراء الإستثمارات المالية	(xx)
تحصيل قيمة القروض التى منحت مسبقاً للغير	xx
منح قروض للغير	(xx)
التدفقات النقدية المتعلقة بالأنشطة	xxx

(18) John J. Mahoney, Mark V. Sever, and John A. Theis, "Cash Flows : FASB Opens the Floodgates", Journal of Accountancy (May 1988), pp. 26-38.

تحديد التدفقات النقدية المتعلقة بالإنشطة المالية :

وهذه الخطوة مماثلة للخطوة السابقة إلا أنها تركز على الأنشطة المالية فقط. هذه الأنشطة المالية عادة ما ترتبط بكل من عمليات بيع أسهم الشركة لزيادة رأس المال واصدار سندات وعمل توزيعات نقدية لحملة الأسهم وسداد قيمة الإلتزامات طويلة الأجل (سداد قيمة السندات) وشراء الشركة لأسهمها من السوق والإحتفاظ بها لإعادة بيعها مرة ثانية فى المستقبل وكذلك عمليات سداد قيمة الأسهم الممتازة.

وتظهر تلك العمليات المتعلقة بالأنشطة المالية منفصلة فى قائمة التغيرات فى المركز المالى (الأساس النقدى) بحيث تكون المحصلة النهائية لتلك العمليات ممثلة للتدفقات النقدية المتعلقة بالأنشطة المالية وذلك على النحو التالى :

بيع أسهم الشركة	xxx
إصدار سندات	xxx
التوزيعات النقدية على المساهمين	(xx)
سداد قيمة الإلتزامات طويلة الأجل	(xx)
شراء الشركة لأسهمها من السوق	(xx)
سداد قيمة الأسهم الممتازة	(xx)
التدفقات النقدية المتعلقة بالأنشطة المالية	xxx

الأسلوب الثانى: قائمة التغيرات فى المركز المالى (على أساس رأس المال العامل)

Statement of Changes in Financial Position (Working Capital Basis)

قبل أن نتطرق إلى طريقة إعداد قائمة التغيرات فى المركز المالى على أساس رأس المال العامل وكذلك كيفية حساب عناصرها المختلفة فإننا نتناول أولاً طبيعة التغيرات التى تؤثر على رأس المال العامل وذلك على النحو التالى :

التغيرات فى رأس المال العامل :

إن توضيح تلك العمليات المؤثرة على رأس المال العامل يسهل بالطبيعة تحديد التغيرات المختلفة فى رأس المال العامل. فالعمليات المؤثرة فى رأس المال العامل يمكن توضيحها باستخدام الأربع

مجموعات الرئيسية للميزانية العمومية. فالميزانية العمومية لأية وحدة اقتصادية عادة ما تتكون من المجموعات الأربع التالية :

أ - الأصول المتداولة

ب- الإلتزامات المتداولة

جـ- الأصول غير المتداولة (الثابتة)

د - الإلتزامات غير المتداولة (طويلة الأجل) وحقوق الملكية.

فالحسابات التى تحتويها كل من المجموعة أ (الأصول المتداولة) والمجموعة ب (الإلتزامات المتداولة) تمثل حسابات رأس المال العامل، فى حين أن الحسابات التى تحتويها كل من المجموعة جـ (الأصول غير المتداولة - الثابتة) والمجموعة د (الإلتزامات غير المتداولة - طويلة الأجل - وحقوق الملكية) لا تمثل حسابات رأس المال العامل.

ولننظر الى تأثير العمليات التالية على رأس المال العامل :

العملية الأولى : الحصول على قرض قصير الأجل (الإلتزامات المتداولة) لتوفير النقدية (أصل متداول) اللازمة للمشروع.

العملية الثانية : الحصول على قرض طويل الأجل (الإلتزامات غير المتداولة - طويلة الأجل) لتوفير النقدية (أصل متداول) اللازمة للمشروع.

فالعملية الأولى ليس لها تأثير بالزيادة أو النقص على رأس المال العامل لأن كلاً من طرفى العملية يؤثر على حسابين من حسابات رأس المال العامل. فجعل حساب النقدية مدينا (زيادة فى أحد حسابات رأس المال العامل) قد عوض عن طريق جعل حساب قروض قصيرة الأجل دائنا (زيادة فى أحد حسابات رأس المال العامل) وبالتالى فإن صافى نتيجة هذه العملية هو عدم تغير قيمة رأس المال العامل.

أما العملية الثانية فإنها تؤثر على رأس المال العامل لأن احدى طرفى العملية يؤثر على حساب من حسابات رأس المال العامل بينما يؤثر الطرف الثانى للعملية على أحد الحسابات التى لا تدخل ضمن حسابات رأس المال العامل. فحساب النقدية جعل مدينا (زيادة فى أحد حسابات رأس المال العامل) وبالتالى فإن النتيجة المترتبة على هذه العملية هى زيادة رأس المال العامل. ويوضح الشكل رقم (١) العمليات التى تؤثر على رأس المال العامل وتلك التى لا تؤثر على رأس المال العامل.

من هذا الشكل يمكن تمييز عشرة أنواع من العمليات التى ترتبط بالمجموعات الرئيسية الأربع

الشكل رقم (٢)

أنواع العمليات المؤثرة وغير المؤثرة على رأس المال العامل [١٩]

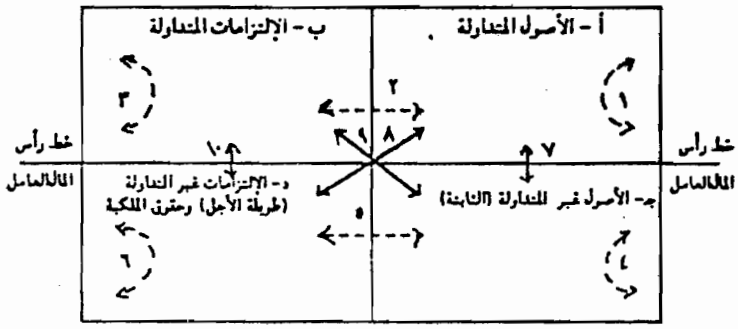

التى تحتويها الميزانية. لاحظ من الشكل الخط الأفقى الذى يفصل بين الحسابات المتداولة وغير المتداولة بالميزانية العمومية الذى أطلق عليه خط رأس المال العامل. وبتحليل هذا الشكل نجد أن هناك ستة أنواع من العمليات (١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦) لم تعبر خط رأس المال العامل (أشير اليها بالسهم المتقطعة) وبالتالى فإنها لا تؤثر على قيمة رأس المال العامل بالزيادة أو النقصان. هذه العمليات يمكن تلخيصها على النحو التالى :

نوع العملية	الأجزاء التى تأثرت فى الميزانية العمومية	المثال
١	أ ، أ	التحصيل النقدى لحسابات المدينين
٢	أ ، ب	الدفع النقدى لحسابات الدائنين
٣	ب ، ب	اصدار أوراق دفع لسداد حسابات الدائنين
٤	جـ ، جـ	مبادلة مبنى للحصول على الآلات (لا توجد أرباح أو خسائر رأسمالية)
٥	ج ، د	إقتناء مبنى عن طريق الحصول على قرض طويل الأجل
٦	د ، د	إقتراح وعمل توزيعات فى صورة أسهم

(١٩) اقتبس هذا الشكل من المرجع التالى :
Robert Hill, A Visual Aid for Explaining Sources and Applications of Funds, The Accounting Review, (October 1964), p. 1015.

فى حين أنه بتحليل الشكل رقم (١) نجد أن هناك أربع أنواع من العمليات (٧، ٨، ٩، ١٠) هى التى عبرت خط رأس المال العامل (أشير اليها بالأسهم غير المتقطعة) وبالتالى فإنها تؤثر على قيمة رأس المال العامل بالزيادة أو النقصان. هذه العمليات يمكن تلخيصها على النحو التالى :

نوع العملية	الأجزاء التى تأثرت فى الميزانية العمومية	المثال
٧	أ ، جـ	بيع آلة (أصل ثابت) بقيمتها الدفترية أو شراء آلة (أصل ثابت) نقداً.
٨	أ ، د	بيع أسهم نقداً
٩	ب ، جـ	إقتناء آلة (أصل ثابت) عن طريق الحصول على قرض قصير الأجل
١٠	ب ، د	سداد قرض قصير الأجل عن طريق الحصول على قروض طويلة الأجل.

والسبب فى أن هذه العمليات أثرت على قيمة رأس المال أن أحد أطراف العملية قد أثرت على أحد الحسابات التى تقع فوق خط رأس المال العامل بينما أثر الطرف الثانى من العملية على أحد الحسابات التى تقع تحت خط رأس المال العامل. ويجدر ملاحظة أن العمليات المرتبطة بحسابات قائمة الدخل (حـ/ المتاجرة وحـ/ الأرباح والخسائر) ربما تثير بعض التساؤلات إلا أنه ينبغى ملاحظة أن حسابات قائمة الدخل هى حسابات مؤقتة Temporary Accounts تصب فى النهاية فى حساب الأرباح المحتجزة Retained Esrnings وهو يمثل أحد حسابات حقوق الملكية. وبالتالى فإن بيع بضاعة على الحساب يؤثر على حسابات المدينين (وهو احدى حسابات رأس المال العامل - أصل متداول) وفى نفس الوقت فإن حساب المبيعات يمثل حساباً مؤقتاً يصب نتيجته فى النهاية فى حساب الأرباح المحتجزة والتى تمثل أحد حسابات حقوق الملكية (ليس أحد حسابات رأس المال العامل) وبالتالى فإن هذه العملية تؤثر على قيمة رأس المال العامل.

تأثير العمليات على رأس المال العامل :

بعد أن أوضحنا العمليات التى تؤثر على رأس المال العامل فإنه من الضرورى تحديد طبيعة تلك التأثيرات. فالعملية التى ينتج عنها زيادة فى قيمة رأس المال العامل تعرف بأنها مصدر من مصادر رأس المال العامل Source of Working Capital ، فى حين أن العملية التى ينتج عنها نقص فى رأس المال العامل بأنها استخدام لرأس المال العامل Use of Working Capital .

والشكل رقم ٢ يوضح مصادر واستخدامات رأس المال العامل :

الشكل رقم (٢)
مصادر واستخدامات رأس المال العامل

مصادر رأس المال العامل	استخدامات رأس المال العامل
- ناتج النشاط الجارى (صافى الربح أو الدخل)	- إقتناء اصول غير متداولة (ثابتة)
- بيع اصول غير متداولة (ثابتة)	- الإعلان عن توزيعات نقدية للمساهمين
- القروض طويلة الأجل	- شراء أو رد جزء من أسهم الشركة
- زيادة رأس المال (اصدار أسهم) نقداً	- سداد القروض طويلة الأجل

ونتناول كل بند من هذه البنود بالتحليل على النحو التالى :

مصادر رأس المال العامل

أ - *ناتج النشاط الجارى (صافى الربح أو الدخل)*

إن ناتج النشاط الجارى يمثل الفرق بين الإيرادات Revenues وبين المصروفات Expenses . وتعتبر الإيرادات المصدر الرئيسى لرأس المال العامل، بينما تعتبر المصروفات الإستخدام الرئيسى لرأس المال العامل. وكما هو متبع بصفة عامة أن الإيرادات تسجل فى الدفاتر باستخدام أساس الإستحقاق فإنها تمثل زيادة فى رأس المال العامل، وهذا يحدث على سبيل المثال عند تسجيل عملية بيع بضاعة على الحساب، فالطرف الأول من العملية أثر على حسابات المدينين (احد حسابات رأس المال العامل - أصل متداول) بينما الطرف الثانى من العملية أثر على حساب المبيعات (حساب مؤقت يصب نتيجته فى النهاية فى حساب الأرباح المحتجزة) وهذا الحساب يمثل احد حسابات حقوق الملكية وهو ليس احد حسابات رأس المال العامل.

وتسجيل المصروفات أيضاً باستخدام أساس الاستحقاق وبالتالى فإنها تمثل استخدام لرأس المال العامل أى تؤثر على رأس المال العامل بالنقص.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك بعض المصروفات التى ينبغى احتسابها لتحديد ناتج النشاط الجارى عند اتباع أساس الاستحقاق إلا أنها فى الواقع لا تؤثر على رأس المال العامل لأنها يترتب على احتسابها حدوث نقص فى الأصول المتداولة أو زيادة فى الالتزامات المتداولة. ومن أمثلة تلك المصروفات: إهلاك الأصول غير المتداولة (الثابتة)، واهلاك خصم اصدار السندات، واهلاك الشهرة، واهلاك الموارد الطبيعية. كل هذه المصروفات ليس لها تأثير على قيمة رأس المال العامل إلا أنها تم طرحها من الإيرادات

وذلك عند تحديد ناتج النشاط الجارى. وبالتالى ينبغى إضافتها الى ناتج النشاط الجارى للوصول الى رأس المال العامل المتوفر من النشاط الجارى.

ولتوضيح كيفية تحديد ناتج النشاط الجارى كمصدر رئيسى من مصادر رأس المال العامل فإنه ينبغى تحليل كل بند من بنود الإيرادات والمصروفات التى تظهر فى قائمة الدخل. والجدول التالى يظهر الكيفية التى يؤثر بها كل بند من بنود قائمة الدخل على رأس المال العامل :

البند	قائمة الدخل	البنود المؤثرة على رأس المال العامل
المبيعات	١٠٠٠	+ ١٠٠٠
تكلفة البضاعة المباعة	٤٠٠	- ٤٠٠
إجمالى الربح الناتج من المبيعات	٦٠٠	٦٠٠
مصروفات التشغيل :		
مصروف الأجور	١٠٠	- ١٠٠
مصروف اهلاك الآلات	١٠٠	لا يؤثر
مصروف الإعلان	٥٠	- ٥٠
مصروفات أخرى	١٥٠	- ١٥٠
مجموع المصروفات	٤٠٠	- ٣٠٠
صافى الدخل أو الربح	٢٠٠	+ ٣٠٠

واضح من هذا الجدول أن الزيادة الصافية فى رأس المال العامل الناتج عن التشغيل هى ٣٠٠ جنيه. ومن هنا يمكن القول أنه يجب النظر بدقة لكل بند من بنود الإيرادات والمصروفات الظاهرة فى قائمة الدخل لتحديد ما إذا كانت بنود مالية Fund item أو بنود غير مالية Nonfund item وهذه البنود الأخيرة ينبغى اضافتها مرة ثانية لتحديد رأس المال العامل الناتج من التشغيل. وهذا ما هو واضح فى مثالنا هذا المتعلق باهلاك الآلات.

ومن ضمن البنود غير المالية أيضا تلك التى تنتج عن عمليات عارضة. ومن أمثلة تلك البنود الأرباح والخسائر الناتجة عن بيع بعض الأصول غير المتداولة (الثابتة). فالمعروف أنه عند اعداد قائمة الدخل لتحديد ناتج النشاط الجارى فإنه تضاف أرباح بيع الآلات الى بنود الإيرادات أو العكس تضاف خسائر بيع الآلات الى بنود المصروفات. ولإعداد قائمة التغيرات فى المركز المالى ينبغى تعديل ناتج

النشاط الجارى لتحديد ناتج النشاط الجارى كمصدر من مصادر رأس المال العامل وذلك بإضافة خسائر بيع الآلات الى ناتج النشاط الجارى أو طرح أرباح بيع الآلات من ناتج النشاط الجارى.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن ناتج النشاط الجارى قد لا يكون موجباً (أى خسارة وليس ربحاً). وفى هذه الحالة يمكن اظهار هذه القيمة بالسالب ضمن مصادر رأس المال العامل أو قد يتم وضع هذه القيمة فى القسم المتعلق باستخدامات رأس المال العامل بقائمة المتغيرات فى المركز المالى. وكلا الوضعين مقبول من الناحية المحاسبية.(٢٠)

ب - *بيع أصول غير متداولة (ثابتة)*

عند بيع بعض الأصول غير المتداولة (الثابتة) كالآلات والمعدات والإستثمارات طويلة الأجل سواء تم البيع نقداً أو مقابل استثمارات قصيرة الأجل (أصول متداولة) فإن رأس المال العامل يزيد بقيمة النقدية المستلمة أو بقيمة الإستثمارات قصيرة الأجل التى تم الحصول عليها. وينبغى ملاحظة أن الأرباح أو الخسائر الناتجة عن عمليات بيع مثل هذه الأصول قد أخذت فى الإعتبار عند تحديد ناتج النشاط الجارى. وقد سبق أن تعرضنا لها فى النقطة السابقة.

جـ - *القروض طويلة الأجل*

إن الحصول على قرض طويل الأجل يمثل مصدراً من مصادر رأس المال العامل وذلك على أساس أن النقدية (أصل متداول) زادت بقيمة القرض وأن حساب القروض طويلة الأجل (الإلتزامات طويلة الأجل) زادت أيضا بنفس القيمة وهذا الحساب لا يمثل أحد حسابات رأس المال العامل.

د - *زيادة رأس المال (إصدار أسهم نقدا)*

إن إصدار أسهم نقداً مقابل أصل آخر متداول يمثل مصدراً آخر من مصادر رأس المال العامل وذلك على أساس أن زيادة الأصول المتداولة (أحد حسابات رأس المال العامل) يقابلها زيادة فى أحد حسابات حقوق الملكية - رأس المال (وهو لا يعتبر أحد حسابات رأس المال العامل).

استخدامات رأس المال العامل Uses of Working Capital

يستخدم عادة رأس المال العامل فى أحد الإتجاهات التالية :

---

(20) Belverd E. Needles, Henry R. Anderson, and James C. Caldwell, Principles of Accounting, Third Ed. (Houghton Mufflin Company, 1987), p. 654.

أ - إقتناء أصول غير متداولة (ثابتة)

إن إقتناء أصل غير متداول (ثابت) مقابل دفع ثمنه نقداً أو الإلتزام بدفع ثمنه خلال فترة قصيرة يمثل أحد أوجه استخدامات رأس المال العامل لأنه يترتب عليه عادة نقص فى رأس المال العامل. فإذا تم الشراء نقداً فإن حساب النقدية (أحد حسابات رأس المال العامل) يقل وفى نفس الوقت فإن حساب الأصل الثابت (لا يمثل أحد حسابات رأس المال العامل) يزيد بنفس القيمة. مما يترتب على ذلك نقص فى قيمة رأس المال العامل وهو ما يمثل أحد أوجه استخدامات رأس المال العامل. وفى حالة شراء الأصل الثابت على الحساب فإنه يترتب على ذلك خلق التزام قصير الأجل متمثل فى حساب أوراق الدفع مثلاً (وهو أحد حسابات رأس المال العامل) بينما يزيد حساب الأصول غير المتداولة (الثابتة) والتى لا تمثل أحد حسابات رأس المال العامل.

ب - الإعلان عن توزيعات نقدية للمساهمين

يعتبر الإعلان عن توزيعات نقدية على المساهمين أحد أوجه استخدامات رأس المال العامل وذلك على أساس أن حساب التوزيعات النقدية المستحقة للمساهمين يمثل أحد الالتزامات قصيرة الأجل وهى تعتبر من ضمن أحد حسابات رأس المال العامل بينما الطرف الثانى من العملية يتمثل فى حساب الأرباح المحتجزة والذى يمثل أحد حسابات حقوق الملكية وهى لا تعتبر أحد حسابات رأس المال العامل. ونتيجة لذلك يمثل الإعلان عن توزيعات نقدية على المساهمين أحد استخدامات رأس المال العامل.

جـ - شراء أو رد جزء من أسهم الشركة

عندما تستخدم الشركة نقديتها أو أحد الحسابات الأخرى من الأصول المتداولة لشراء جزء من أسهمها (أسهم عادية) أو لرد قيمة الأسهم الممتازة، فإن هذه العملية تمثل استخداماً لرأس المال العامل. ويرجع ذلك الى أن هذه العملية تكون قد أثرت على حساب النقدية بالنقص (أصل متداول) وهو يمثل أحد حسابات رأس المال العامل، كما تكون قد أثرت من جهة أخرى على أحد حسابات حقوق الملكية ولتكن حساب أسهم خزينة Treasury Stock أو حساب رأس المال، وهذه الحسابات لا تمثل أحد حسابات رأس المال العامل. وبالتالى فإن مثل هذه العمليات تمثل أحد أوجه استخدامات رأس المال العامل.

د - سداد القروض طويلة الأجل

عندما تقوم الشركة بسداد القروض طويلة الأجل نقداً أو باستخدام أحد حسابات الأصول المتداولة ففى هذه الحالة ينقص رأس المال العامل، والنقص فى رأس المال يمثل وجه من أوجه استخداماته. ويرجع ذلك إلى أن حساب النقدية (أصل متداول) يمثل أحد حسابات رأس المال العامل يكون قد نقص،

بينما يمثل الطرف الآخر من العملية وهو حساب القروض طويلة الأجل (الإلتزامات طويلة الأجل) أحد الحسابات التى لا تدخل ضمن حسابات رأس المال العامل وتكون قد نقصت أيضا بنفس القيمة. وبالتالى فإن هذه العملية تمثل أحد أوجه استخدامات رأس المال العامل.

والآن وبعد أن استعرضنا مصادر واستخدامات رأس المال العامل فإننا نتناول الطرق المختلفة لحساب التغير فى رأس المال العامل.

طرق حساب التغير فى رأس المال العامل

توجد طريقتان لحساب التغير فى رأس المال العامل خلال الفترة المحاسبية. ونتناول هاتين الطريقتين لتوضيح مزايا وعيوب كل منهما :

الطريقة الأولى : تحليل التغيرات فى مكونات رأس المال العامل

تعتمد هذه الطريقة على حساب الزيادة والنقص فى عناصر الأصول والإلتزامات المتداولة. وبالتالى فإنها تستلزم مقارنة ميزانيتين عموميتين (أول الفترة المحاسبية وآخرها) فقط لاحتساب التغيرات فى رأس المال العامل. والشكل رقم (٤) يوضح كيفية حساب التغيرات فى مكونات رأس المال العامل :

الشكل رقم (٤)

تحليل التغيرات فى مكونات رأس المال العامل

إجمالى الأصول المتداولة فى آخر الفترة	xxx	
يطرح منها اجمالى الإلتزامات المتداولة فى آخر الفترة	(xxx)	
رأس المال العامل فى آخر الفترة		xxx
إجمالى الأصول المتداولة فى أول الفترة	xxx	
يطرح منها اجمالى الإلتزامات المتداولة فى أول الفترة	(xxx)	
رأس المال العامل فى أول الفترة		xxx
الزيادة (النقص) فى رأس المال العامل		xxx

هذه الزيادة (النقص) فى رأس المال العامل تتكون من :

الزيادة فى كل بند من بنود الأصول المتداولة • النقص فى كل بند من بنود الإلتزامات المتداولة	—	الزيادة فى كل بند من بنود الأصول المتداولة • النقص فى كل بند من بنود الإلتزامات المتداولة

وكما هو واضح من الشكل فإن حساب التغير (الزيادة أو النقص) فى رأس المال العامل يتم بطريقة حسابية سهلة لا تستلزم إلا مجرد مقارنة بين الأصول المتداولة والإلتزامات المتداولة منذ بداية الفترة المحاسبية الى نهايتها. كما تتميز هذه الطريقة أيضا بالسرعة فى استخراج النتائج المتعلقة بالتغير فى رأس المال العامل.

وعلى الرغم من تلك المزايا التى تتمتع بها هذه الطريقة إلا أنها تواجه بانتقادات من أهمها أنها تعجز عن توفير الأسباب التى أدت الى التغيرات فى كل من الأصول والالتزامات المتداولة خلال الفترة وهذا ما يحتاجه مستخدمى المعلومات المحاسبية.

الطريقة الثانية : تحليل التغيرات فى رأس المال العامل عن طريق بيان المصادر والاستخدامات

حاولت هذه الطريقة معالجة الانتقادات التى وجهت الى الطريقة الأولى وذلك عن طريق توضيح مصادر الزيادة فى رأس المال العامل والاستخدامات التى ترتب عليها نقص رأس المال العامل. والشكل رقم (٥) يوضح مصادر الزيادة فى رأس المال العامل واستخداماته.

الشكل رقم (٥)

تحليل التغيرات فى رأس المال العامل عن طريق

بيان مصادر الزيادة فى رأس المال العامل واستخداماته

إجمالى الأصول المتداولة فى آخر الفترة	xxx	
يطرح منها اجمالى الإلتزامات المتداولة فى آخر الفترة	(xxx)	
رأس المال العامل فى آخر الفترة		xxx
إجمالى الأصول المتداولة فى أول الفترة	xxx	
يطرح منها اجمالى الإلتزامات المتداولة فى أول الفترة	(xxx)	
رأس المال العامل فى أول الفترة		xxx
الزيادة (النقص) فى رأس المال العامل		xxx

المصادر التى تؤدى الى زيادة رأس المال العامل :
(١) ناتج النشاط الجارى
(٢) بيع أصول غير متداولة (ثابتة)
(٣) القروض طويلة الأجل
(٤) زيادة رأس المال (اصدار أسهم) نقداً

تطرح استخدامات تؤدى الى نقص رأس المال العامل :
(١) اقتناء اصول غير متداولة (ثابتة)
(٢) الإعلان عن توزيعات نقدية للساهمين
(٣) شراء أو رد جزء من أسهم الشركة
(٤) سداد القروض طويلة الأجل

وكما هو واضح من الشكل السابق فإن هذه الطريقة مكنت من توفير المعلومات التى توضح أسباب الزيادة (النقص) فى رأس المال العامل وهذا ما عجزت عن توضيحه الطريقة الأولى. فالطريقة الثانية قدمت المعلومات المتعلقة بطبيعة التدفقات وما اذا كانت ناتجة عن عمليات جارية (ناتج النشاط) يتوقع استمرارها فى المستقبل أم من عمليات أخرى غير مرتبطة بطبيعة النشاط، كبيع اصول غير متداولة (ثابتة) والتى لا يتكرر حدوثها بصورة منتظمة فى المستقبل. كما أنها وفرت المعلومات المرتبطة بالكيفية التى تم بها استخدام رأس المال العامل خلال الفترة.

المبحث الثالث

النماذج المقترحة لقائمة التغيرات فى المركز المالى

النموذج المقترح لقائمة التغيرات فى المركز المالى (الأساس النقدى)

بعد أن تناولنا بالتحليل مفهوم التدفقات النقدية واستعرضنا المصادر التى يعتمد عليها للحصول على المعلومات المتعلقة بتلك التدفقات وكذلك تبويب تلك التدفقات وتقسيمها الى تدفقات نقدية ناتجة من الأنشطة التشغيلية الجارية وتلك المتعلقة بالأنشطة الاستثمارية والمالية فإنه يمكننا الآن تقديم النموذج المقترح لقائمة التغيرات فى المركز المالى (الأساس النقدى).

اسم الوحدة الاقتصادية
قائمة التغيرات فى المركز المالى (الأساس النقدى)
عن السنة المنتهية فى ١٩٨٩/١٢/٣١
(باستخدام الطريقة غير المباشرة)

التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية الجارية :		
- ناتج النشاط (صافى الدخل)		xxxx
- تعديلات لتحويل ناتج النشاط الى صافى التدفق النقدى الناتج من الأنشطة التشغيلية الجارية :		
مصروفات اهلاك الأصول الثابتة	xxx	
مصروف اهلاك الأصول غير الملموسة	xxx	
اهلاك خصم اصدار السندات	xxx	
خسائر بيع الأصول الثابتة	xxx	
النقص فى حسابات المدينين	xxx	
النقص فى حسابات أوراق القبض	xxx	
النقص فى المخزون السلعى	xxx	
النقص فى المصروفات المقدمة	xxx	
الزيادة فى حسابات الدائنين	xxx	
الزيادة فى الإلتزامات المستحقة	xxx	

الزيادة فى حساب أوراق الدفع	xxx	
اهلاك علاوة اصدار السندات	(xxx)	
ارباح بيع الأصول الثابتة	(xxx)	
الزيادة فى حسابات المدينين	(xxx)	
الزيادة فى المخزون السلعى	(xxx)	
الزيادة فى المصروفات المقدمة	(xxx)	
النقص فى حسابات الدائنين	(xxx)	
النقص فى الإلتزامات المستحقة	(xxx)	
النقص فى حساب أوراق الدفع	(xxx)	
	(xxx)	xxxx
	—	—
صافى التدفق النقدى الناتج من الأنشطة التشغيلية الجارية		xxxx
التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة الإستثمارية		
بيع الأصول الثابتة	xxx	
شراء الأصول الثابتة	(xxx)	
بيع الإستثمارات المالية	xxx	
شراء الإستثمارات المالية	(xxx)	
تحصيل قيمة القروض التى منحت مسبقاً للغير	xxx	
منح قروض للغير	(xxx)	
	—	
صافى التدفق النقدى الناتج من الأنشطة الإستثمارية		xxxx
التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة المالية		
بيع أسهم الشركة	xxx	
اصدار سندات	xxx	
التوزيعات النقدية على المساهمين	(xxx)	
سداد قيمة الإلتزامات طويلة الأجل	(xxx)	
شراء الشركة لأسهمها من السوق	(xxx)	
سداد قيمة الأسهم الممتازة	(xxx)	
	—	
صافى التدفق النقدى الناتج من الأنشطة المالية		xxx
		—

صافى الزيادة (النقص) فى النقدية		xxxx
رصيد النقدية فى أول الفترة المحاسبية		xxx
رصيد النقدية فى نهاية الفترة المحاسبية		xxx

وفى حالة ما اذا استخدمت الطريقة المباشرة لتحديد صافى التدفق النقدى الناتج من الأنشطة التشغيلية الجارية فإن التغيرات فى المركز المالى (الأساس النقدى) تظهر على النحو التالى :

اسم الوحدة الاقتصادية

قائمة التغيرات فى المركز المالى (الأساس النقدى

عن السنة المنتهية فى ١٩٨٩/١٢/٣١

(باستخدام الطريقة المباشرة)

التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية الجارية :		
- المقبوضات النقدية من المبيعات		xxx
- المدفوعات النقدية للمشتريات	xxx	
- المصروفات الإدارية والتسويقية المدفوعة نقدا	xxx	
المدفوعات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية الجارية		xxx
صافى التدفق النقدى الناتج من الأنشطة التشغيلية الجارية		xxx
التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة الإستثمارية		
بيع الأصول الثابتة	xxx	
شراء الأصول الثابتة	(xxx)	
بيع الإستثمارات المالية	xxx	
شراء الإستثمارات المالية	(xxx)	
تحصيل قيمة القروض التى منحت مسبقاً للغير	xxx	
منح قروض للغير	(xxx)	
صافى التدفق النقدى الناتج من الأنشطة الإستثمارية		xxxx
التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة المالية		
بيع أسهم الشركة	xxx	

اصدار سندات	xxx	
التوزيعات النقدية على المساهمين	(xxx)	
سداد قيمة الإلتزامات طويلة الأجل	(xxx)	
شراء الشركة لأسهمها من السوق	(xxx)	
سداد قيمة الأسهم الممتازة	(xxx)	
صافى التدفق النقدى الناتج من الأنشطة المالية		xxx
صافى الزيادة (النقص) فى النقدية		xxxx
رصيد النقدية فى أول الفترة المحاسبية		xxxx
رصيد النقدية فى نهاية الفترة المحاسبية		xxxx

ينبغى ملاحظة أن هذه القوائم التى ظهرت فى الصفحات السابقة لم تشمل كل الموارد المالية وهى تلك العمليات التى لم يترتب عليها زيادة أو نقص فى النقدية إلا أنها تعتبر عمليات جوهرية ينبغى إظهارها - يمكن الرجوع إلى المبحث الثانى من هذا البحث - ونتيجة لأهمية تلك المعلومات فإنها يمكن أن تضاف فى نهاية القائمة على النحو التالى :

الأنشطة الإستثمارية والمالية غير النقدية :

- شراء أصول ثابتة مقابل اصدار أسهم	xxx
- شراء أصول ثابتة مقابل قروض طويلة الأجل	xxx
- سداد قروض طويلة الأجل مقابل الحصول على قروض أخرى طويلة الأجل	xxx
- سداد قروض طويلة الأجل مقابل اصدار أسهم	xxx
- مبادلة أصل ثابت بأصل ثابت آخر	xxx
- سداد قيمة السندات مقابل اصدار أسهم	xxx

النموذج المقترح لقائمة التغيرات فى المركز المالى (أساس رأس المال العامل)

بعد أن تناولنا بالتحليل العمليات المؤثرة على رأس المال العامل وأوضحنا تأثير تلك العمليات على رأس المال العامل واستعرضنا مصادره واستخداماته، فإنه يمكننا الآن تقديم النموذج المقترح لقائمة التغيرات فى المركز المالى (أساس رأس المال العامل).

اسم الوحدة الإقتصادية

قائمة التغيرات فى المركز المالى (أساس رأس المال العامل)

عن السنة المنتهية فى ١٩٨٩/١٢/٣١

مصادر رأس المال العامل :			
أ - مصادر من النشاط الجارى :			
ناتج النشاط (صافى الدخل)		xxx	
يضاف المصروفات التى لا تؤثر على رأس المال العامل:			
- اهلاك الأصول غير المتداولة (الثابتة)	xxx		
- اهلاك خصم اصدار السندات	xxx		
- خسائر بيع الأصول غير المتداولة (الثابتة)	xxx		
يطرح الإيرادات التى لا تؤثر على رأس المال العامل:			
- أرباح بيع الأصول غير المتداولة (الثابتة)	(xxx)		
		xxx	
رأس المال العامل الناتج من النشاط الجارى			xxx
ب- مصادر أخرى لرأس المال العامل :			
- ثمن بيع الأصول غير المتداولة (الثابتة)		xxx	
- الحصول على قرض طويل الأجل		xxx	
- قيمة الأسهم المصدرة نقداً		xxx	
			xxx
اجمالى مصادر رأس المال العامل			xxx
استخدامات رأس المال العامل :			
- ثمن شراء الأصول غير المتداولة (الثابتة)		xxx	
- اعلان عن توزيعات نقدية على المساهمين		xxx	
- ثمن شراء أو رد جزء من الأسهم		xxx	
- سداد القروض طويلة الأجل		xxx	
إجمالى استخدامات رأس المال العامل			xxx
الزيادة (النقص) فى رأس المال العامل			xxx
التغيرات فى مكونات رأس المال العامل :			
الزيادة (النقص) فى الأصول المتداولة :			
- النقدية		xx	
- حسابات المدينين (الصافى)		xx	
- المخزون السلعى		xx	
			xxx

النقص (الزيادة) فى الإلتزامات المتداولة :			
- أوراق الدفع		xxx	
- حسابات الدائنين		xxx	
- الإلتزامات المستحقة		xxx	
		———	xxx
الزيادة (النقص) فى رأس المال العامل			xxx

مصادر واستخدامات رأس المال العامل. الجزء الثانى السفلى ويظهر تحليل للتغيرات فى مكونات رأس العامل (الأصول والإلتزامات المتداولة).

كما ينبغى ملاحظة أيضاً أن هذه القائمة لم تشمل كل الموارد المالية All Financial Re-courcess . فكما أوضحنا مسبقاً أن هناك عمليات تعتبر جوهرية (يمكن الرجوع الى المبحث الأول من هذا البحث) إلا أنه أخذاً بمفهوم رأس المال العامل فيتم اغفالها. وكما أوضحنا أيضاً أنه نتيجة لأهمية تلك المعلومات فإنه ينبغى اظهارها فى القائمة مرة تحت مصادر رأس المال العامل ومرة أخرى تحت استخدامات رأس المال العامل وبذلك تكون قائمة التغيرات فى المركز المالى (أساس رأس المال العامل) على النحو التالى :

اسم الوحدة الإقتصادية

قائمة التغيرات فى المركز المالى (أساس رأس المال العامل)

عن السنة المنتهية فى ١٩٨٩/١٢/٣١

مصادر رأس المال العامل :			
أ - مصادر من النشاط الجارى :			
ناتج النشاط (صافى الدخل)		xxx	
يضاف المصروفات التى لا تؤثر على رأس المال العامل:			
- اهلاك الأصول غير المتداولة (الثابتة)	xxx		
- اهلاك خصم اصدار السندات	xxx		
- خسائر بيع الأصول غير المتداولة (الثابتة)	xxx		
يطرح الإيرادات التى لا تؤثر على رأس المال العامل:			
- أرباح بيع الأصول غير المتداولة (الثابتة)	(xxx)		
	———	xxx	
رأس المال العامل الناتج من النشاط الجارى		———	xxx

ب- مصادر أخرى لرأس المال العامل :			
- ثمن بيع الأصول غير المتداولة (الثابتة)		xxx	
- الحصول على قرض طويل الأجل		xxx	
- ثمن اصدار أسهم نقداً		xxx	
		ـــــ	xxx
جـ- مصادر أخرى لا تعتبر مصادر لرأس المال العامل وإنما تضاف طبقاً لمفهوم كل الموارد المالية :			
- قيمة الأسم المصدرة لاقتناء أصل غير متداول (ثابت)		xxx	
- قيمة القروض طويلة الأجل لاقتناء أصل غير متداول (ثابت)		xxx	
- المحصول على قرض طويل الأجل لسداد قرض آخر طويل الأجل		xxx	
- قيمة الأسهم المصدرة لسداد قروض طويلة الأجل		xxx	
- مبادلة أصل غير متداول (ثابت) بأصل آخر غير متداول (ثابت)		xxx	
		ـــــ	xxx
اجمالي مصادر رأس المال العامل			xxxx
استخدامات رأس المال العامل :			
- ثمن شراء الأصول غير المتداولة (الثابتة)	xxx		
- اعلان عن توزيعات نقدية على المساهمين	xxx		
- ثمن شراء أو رد جزء من الأسهم	xxx		
- سداد القروض طويلة الأجل	xxx		
	ـــــ	xxx	
استخدامات أخرى لا تعتبر لاستخدامات لرأس المال العامل وإنما تضاف طبقاً لمفهوم كل الموارد المالية :			
- اقتناء أصل غير متداول (ثابت) مقابل اصدار أسهم	xxx		
- اقتناء أصل غير متداول (ثابت) مقابل قروض طويلة الأجل	xxx		
- سداد قرض طويل الأجل مقابل الحصول على قرض آخر طويل الأجل	xxx		
- سداد قرض طويل الأجل مقابل اصدار أسهم	xxx		
- إقتناء أصل غير متداول (ثابت) مقابل أصل غير متداول (ثابت)	xxx		
- سداد قيمة السندات مقابل اصدار أسهم	xxx		
	ـــــ	xxx	
اجمالي استخدامات رأس المال العامل		ـــــ	xxx

الزيادة (النقص) فى رأس المال العامل			xxx
التغيرات فى مكونات رأس المال العامل :			
الزيادة (النقص) فى الأصول المتداولة :			
النقدية		xxx	
حسابات المدينين (الصافى)		xxx	
المخزون السلعى		xxx	
		—	xxx
النقص (الزيادة) فى الإلتزامات المتداولة :			
أوراق الدفع		xxx	
حسابات الدائنين		xxx	
الإلتزامات المستحقة		xxx	
		—	xxx
الزيادة (النقص) فى رأس المال العامل			xxx

خلاصة البحث ونتائجه

طرأ على الأهداف التى تسعى المحاسبة إلى تحقيقها تغيير جوهرى فى النصف الأخير من هذا القرن حيث لم تعد هذه الأهداف تتركز فقط فى توفير معلومات عن الربحية والمركز المالى للوحدة الإقتصادية ممثلة تلك المعلومات فى القوائم المالية التقليدية (قائمة الدخل وقائمة حقوق الملكية والميزانية العمومية)، ولكن أصبح من ضمن أهداف المحاسبة أيضا ضرورة توفير معلومات عن التغيرات التى حدثت على عناصر الأصول والالتزامات وحقوق الملكية خلال الفترة المحاسبية.

فلقد ظهرت فى الفترة الأخيرة حاجة مستخدم القوائم المالية الملحة الى المعلومات المتعلقة بالأنشطة الإستثمارية والمالية التى تقوم بها الوحدة الإقتصادية والتى سببت حدوث تغير فى عناصر الأصول والإلتزامات وحقوق الملكية لتساعده فى عملية تقييم أداء الوحدة الاقتصادية.

ونظراً لقصور القوائم المالية التقليدية فى توفير مثل تلك المعلومات ولسد هذا النقص - بطريقة موضوعية - فقد أصبح لزاماً إضافة قائمة جديدة أطلق عليها "قائمة التغيرات فى المركز المالى للوحدة الاقتصادية" بحيث تصبح جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية التقليدية وبحيث أصبح لزاماً على المراجع الخارجى ابداء رأيه الفنى المحايد عنها مثلها مثل القوائم المالية التقليدية الأخرى.

وعلى الرغم من هذا الاهتمام المتزايد بتلبية احتياجات مستخدم القوائم المالية تحقيقاً لأهداف المحاسبة بالكامل إلا أن اعداد ونشر هذه المعلومات لمستخدم القوائم المالية بدولة الإمارات العربية المتحدة، كما تبين من واقع الدراسة التى قامت بها الباحثة، لم يلق الاهتمام الكافى من جانب الوحدات الاقتصادية العاملة بدولة الإمارات العربية المتحدة. ولقد أرجعت الباحثة هذا القصور الى أن إدارة الشركات مازالت تعطى كل اهتمامها لعنصر الربحية فقط كمعيار للحكم على كفاءة أداء الوحدة الإقتصادية ولم تدرك بعد أهمية توفير المعلومات المتعلقة بالتغيرات فى المركز المالى للوحدة الاقتصادية لمستخدم القوائم المالية. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن الهيئات العلمية والمهنية بدولة الإمارات العربية المتحدة العاملة فى حقل المحاسبة والمراجعة لم تعط هذا المجال الجديد الاهتمام الكافى بعد، ومن ناحية ثالثة، فإنه ليس هناك نص قانونى يلزم وحدات الأعمال بإعداد ونشر تلك المعلومات لمستخدم القوائم المالية.

ولقد تركز هدف البحث فى توضيح أهمية تلك المعلومات، وفى إيجاد نماذج مقترحة لإعداد قائمة التغيرات فى المركز المالى للوحدة الإقتصادية. وتلخصت نتائج البحث فى التالى :

١- يمكن اعداد قائمة التغيرات فى المركز المالى باستخدام مفهوم التغيرات فى النقدية. وفى هذه الحالة يتم قياس التغيرات التى طرأت على المركز المالى للوحدة الإقتصادية فى تلك التى حدثت فى شكل نقدى بحيث يتم تبويب التدفقات النقدية الى ثلاث مجموعات رئيسية : المجموعة الأولى وتظهر التدفقات النقدية الداخلة والخارجة الناتجة من الأنشطة التشغيلية الجارية، والمجموعة الثانية تظهر التدفقات النقدية الداخلة والخارجة الناتجة من الأنشطة الإستثمارية، أما المجموعة الثالثة فتظهر التدفقات النقدية الداخلة والخارجة الناتجة من الأنشطة المالية، وأيضا فى حالة حدوث عمليات أخرى جوهرية لا تؤثر على النقدية فإنه ينبغى إظهار مثل تلك العمليات بصورة تفصيلية فى نهاية القائمة تحت عنوان الأنشطة الإستثمارية والمالية غير النقدية.

٢- يمكن اعداد قائمة التغيرات فى المركز المالى باستخدام مفهوم التغيرات فى رأس المال العامل. وفى هذه الحالة يتم قياس التغيرات التى طرأت على المركز المالى للوحدة الإقتصادية فى تلك التى حدثت فى رأس المال العامل، بحيث يتم تبويب تلك التغيرات فى مجموعتين رئيسيتين : المجموعة الأولى تمثل مصادر رأس المال العامل وتنقسم بدورها الى قسمين، مصادر متعلقة بالنشاط الجارى، وتلك التى لا تتعلق بالنشاط الجارى، كبيع الأصول الثابتة والحصول على قروض طويلة الأجل واصدار أسهم نقدية لزيادة رأس المال. المجموعة الثانية تمثل استخدامات رأس المال العامل، كشراء أصول ثابتة والإعلان عن توزيعات نقدية لحملة الأسهم وسداد قيمة القروض طويلة الأجل. وفى حالة حدوث عمليات أخرى جوهرية لا تؤثر على رأس المال العامل، فإنه نتيجة لأهمية تلك المعلومات لمستخدم القوائم المالية فإنه يمكن اضافة مثل هذه العمليات مرة إلى مجموعة مصادر رأس المال العامل ولكن تحت عنوان مستقل، ومرة أخرى الى مجموعة استخدامات رأس المال العامل وأيضا تحت عنوان مستقل لكى يدرك مستخدم هذه القائمة أن مثل هذه العمليات لم تؤثر على رأس المال العامل بالزيادة أو النقص.

ولقد أوضحت الدراسة والتحليل أن اعداد قائمة التغيرات فى المركز المالى للوحدة الاقتصادية باستخدام أحد المفهومين (النقدية ورأس المال العامل) يوفر تلك المعلومات التى يحتاجها مستخدم القوائم المالية وإن كان مفهوم النقدية يفوق مفهوم رأس المال العامل من حيث درجة السهولة فى فهم التغيرات التى تحدث فى المركز المالى للوحدة الاقتصادية من جانب مستخدم القوائم المالية. هذا بالإضافة إلى أن استخدام المفهوم النقدى عند اعداد قائمة التغيرات فى المركز المالى للوحدة الاقتصادية يمكن من الكشف عن المشاكل المتعلقة بالسيولة والتى غالباً ما تؤدى الى اشهار إفلاس الوحدات الاقتصادية على الرغم من توافر قيمة معقولة ومناسبة لرأس المال العامل.

أولا : المراجع العربية

(١) د. أحمد نور ، فى المحاسبة المالية - الجزء الثانى فى القياس والتقييم والتحليل، (دار للطبوعات الجامعية ١٩٨٣)

(٢) د. محمود حسين الجداوى، د. سيد محمد جبر ، و د. سمير رياض هلال، دراسات فى المحاسبة الإدارية (دار القلم ١٩٨٧).

(٣) سابا وشركاهم، الأصول المحاسبية الدولية ، لجنة الأصول المحاسبية الدولية ، أدلة المراجعة الدولية، إتحاد المحاسبين الدولى (دار العلم للملايين ، بدون تاريخ) .

ثانيا : المراجع الأجنبيـــة

(1) Allen H. Seed III, The Funds Statement-Structure and Use (Morristown, N.j.: Financial Executives Research Foundation, 1984), P. 3.

(2) Almand R. Coleman, "Restructuing the Statement of Changes in Financial Position", Financial Executive (January 1979) pp. 34-42.

(3) American Institute of Certified Public Accountants, Committee on Acconting Terminology, Acconting Terminology, Bulletin Number 2 (New York: AICPA, 1953).

(4) American Institute of Certified Public Accountants, "Basic Concepts and Accounting Principles Underlying Financial Statements of Business Enterprises", Statement of the Accounting Principles Board, No. 4 (New York: AICPA, 1970); Par. 40.

(5) American Institute of Certified Public Accountants, "Reporting Changes in Financial Position",

Opinions of the Accounting Principles Board No. 19 (New York: AICPA, 1971), Par 7.

(6) American Institute of Certified Public Accountants, "The Statement of Source and Application of Funds", Opinions of the Accounting Principles Board No. 3 (New York: AICPA, 1963), Par. 8

(7) Barbara S. Thomas, "Deregulation and Cash Flow Reporting: One Viewpoint", Financial Executive (January 1983), pp. 20-24.

(8) Belverd E. Needles, Henry R. Anderson, and James C. Caldwell, Principles of Accounting, Third Ed. (Houghton Mufflin Company, 1987), P. 654.

(9) Donald E. Kieso and Jerry J. Waygandt, Intermediate Accounting, Sixth Ed. (John Wiley and Sons, 1989), p. 1138.

(10) Edward Swanson and Richard Vangermeersch, "Statement of Financing and Investing Activities", The CPA Journal (November 1981) pp. 32-40.

(11) Financial Acconting Standards Board, "Statement of Cash Flows",Statement of Financial Accounting Standards No. 95 (Stamford, Conn.:FASB, 1987).

(12) Financial Acconting Standards Board, "Recognition and Measurement in Financial Statements of Business Enterprises", Statement of Financial Accounting Concepts No. 5 (Stamford, Conn.: FASB, 1984), Pars. 52-54.

(13) Financial Accounting Standards Board, "Objectives of Financial Reporting by Business Enterprises", Statement of Financial Accounting Concepts No. 1 (Stamford, Conn. : FASB, 1978); Par. 6-16 and 28-40.

(14) George H. Sorter, "The Emphasis on Cash and its Impact on the Funds Statement-Sense and Nonsense", Journal of Accounting, Auditing and Finance (Spring 1982), pp 199-194.

(15) Harry I. Wolk, Jere R. Francis, and Michael G. Tearney, Accounting Theory: A Conceptual and Institutional Approach, (Kent Publishing Company, 1984).

(16) Hector R. Anton, Accounting for the Flow of Funds, (Hougtition Miffilin, 1968).

(17) James A Largay and Clyde P. Stickney, "Cash Flows, Ratio Analysis and the W.T.Grant Company Bankruptcy". Financial Analysts Journal (July-August 1980), p. 51.

(18) James A. Largay, Edward P. Swanson, and Max Block, "The Funds' Statement: Should it be scrapped, Retained or Revitalized?", Journal of Accountancy (December 1979), pp. 88-97.

(19) John J. Mahoney, Mark V. Sever, and John A. Theis, "Cash Flows:FASB Opens the Floodgates", Journal of Accountancy (May 1988), pp. 26-38.

(20) Karl Kafer and V. K. Zimmerman, "Notes on the Evolution of the Source and Application of Funds", International Journal of Accounting Education and Research (Spring 1967), pp. 89-121.

(21) L.S. Rosen and Don T.DeCoster, "Funds'Statements: A Historical Perspective", The Accounting Review (January 1969), pp. 124-136.

(22) Loyd C. Heath, Accounting Research Monograph No. 3: Financial Reporting and the Evaluation of Slovency (New York: AICPA, 1978)

(23) Loyd C.Heath, "Let's Scrap the Funds Statement", The Journal of Accountancy (October 1978), pp. 94-103.

(24) Maurice Moonitz,"Reporting on the Flow of Funds", The Accounting Review (July 1956), pp. 378-385.

(25) Perry Mason, "'Cash Flow' Analysis and the Funds Statement" Accounting Research Study No.2 (New York : AICPA, 1961).

(26) Robert Hili, "A Visual Aid for Explaining Sources and Applications of Funds", The Accounting Review, (October 1964), P. 1015.

(27) Robert K.Jaedicke and Robert T.Sprouse, Accounting Flows : Income, Funds and Cash, (Prentice-Hall, 1965).

(28) S. C. Yu, "A Flow of Resources Statement for Business Enterprises", The Accounting Review (July 1969), pp. 571-582.

(29) Stephen L.Buzby and Haim Falk, "A New Approach to the Funds Statement", Journal of Accountancy (January 1974), pp. 55-61.

(30) T. A. Lee, "A Case for Cash Flow Reporting", Journal of Business Finance and Accounting (Summer 1972), pp. 27-36.

(31) William W. Pyle and Kermit D. Larson, Fundamental Acconting Principles, Tenth Ed. (Richard D. Irwin, Inc., 1984), P. 612.